تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية على إمام الحرمين الجويني في الإيمان بالله

أ/ معتوقة بنت محمد بن حسن باسل
باحثة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،
المملكة العربية السعودية
mbacil@kau.edu.sa

الملخص
استهدفت الدراسة عرض تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية على إمام الحرمين الجويني في الإيمان بالله، وتم استخدام المنهج الاستقرائي لاستقراء كتب شيخ الإسلام؛ لجمع تعقباته للإمام الجويني، كما تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل هذه التعقبات وتبويبها والتعليق عليها، وتم الاقتصار على دراسة تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى لإمام الحرمين الجويني في مسائل الإيمان بالله، دون التعرض للجوانب الأخرى المتعلقة بالفقه وأصوله وغيرهما، وتكونت الدراسة من مبحثين وعدة مطالب على النحو التالي: المبحث الأول تعقّب شيخ الإسلام على إمام الحرمين بوجه إجمالي في استعمال دليل الحدوث لإثبات وجود الله عز وجل، ويشمل: المطلب الأول: دليل الحدوث لإثبات وجود الله عز وجل، المطلب الثاني: ذم دليل الحدوث شرعا، المطلب الثالث: ذم دليل الحدوث عقلا، المبحث الثاني: تعقّبه بوجه تفصيلي في استعمال دليل الحدوث لإثبات وجود الله عز وجل، ويشمل: المطلب الأول: تعقبه في مسألة ثبوت الجوهر الفرد، المطلب الثاني: تعقبه في اعتماده على الاجتماع والافتراق من الأكوان للاستدلال بهما على حدوث الأجسام، المطلب الثالث: تعقبه في منعه لحوادث لا أول لها، المطلب الرابع: تعقبه في اعتماده على التخصيص للاستدلال به على وجود الله، وانتهت الدراسة بخاتمة بها أبرز النتائج.

الكلمات المفتاحية
تعقبات، ابن تيمية، الجويني، الإيمان بالله

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون} [آل عمران: ١٠٢].

{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا} [النساء: ١].

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما} [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى قد حفظ الدين، وحمى الملّة من أن ينالها تشويه، أو يشوبها شائبة، وقيّض للعقيدة والسنّة حرّاسا عدولا، ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

فبقيت واضحة نقية، متمايزة عن ما يخالفها أو يناقضها من مذاهب وتيارات حاولت أن تتلبس بلباسها وتتسمى باسمها.

والمذهب الأشعري هو من أبرز هذه المذاهب الذي حاول -ولا يزال -أن يُطْبِق على العالم الإسلامي بدعوى أنه المذهب الحق الذي يمثل السلف ويدافع عن السنة[1]؛ ويذود عن حياضها، ويُنَظِّر لها، حتى انطلى ذلك على كثير من الناس في بقاع شتى، وظنّوا – جهلا منهم– أنّ هذا المذهب هو الذي كان عليه الرسول وأصحابه.

ولكن الله سبحانه وتعالى سخّر من العلماء الأتقياء من انبرى لإظهار الحق، وبيان مذهب السلف الصالح، المعتمد على كتاب الله، وسنة رسوله.

فقاموا بجهود كبيرة في بيان ما انطوى عليه هذا المذهب –كغيره من المذاهب الكلامية-من مخالفات ومآخذ إمّا مرجعية:

كتقدّيسه العقل حتى جعله -في أحسن أحواله -قسيما للوحي إن لم يكن مقدما عليه، وردّ أو تأوّل نصوص الوحي التي لا توافق هذه المعقولات.

وكجعل الفلسفة والفلاسفة مرجعا خصبا وموردا عذبا زلالا له.

وإمّا مآخذ منهجية:

مثل الزعم بأنّ علوم المنطق هي الآلة التي من فهم الشريعة من خلالها فإنه هو المعصوم من الخطأ، وغيرها من المآخذ.

فبذل العلماء جهودا كبيرة في بيان خلل هذا المذهب وكشف تلبيسه، ومنها: أنهم عمدوا إلى مؤلّفاته ونقّحوا ما قد يكون فيها من حق اختلط بباطل، ونقضوا ما فيها من الباطل، كما تعقبوا أئمة المذهب ومنظريه فعقدوا معهم المناظرات، وفنّدوا كلامهم، وردّوا عليهم بما يناسب.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هو من أكثر من عُرِف من العلماء بحميته ودفاعه عن السنة، ووقوفه أمام المذهب الأشعري وتصديه له بقوة[2]، وذلك بسبب رواجه وشيوعه في عصره حتى استقر الأمر عليه، وظن الظانّ أنّه هو الحق والسنة، حتى كاد لقب أهل السنة والجماعة لا يطلق إلا عليه.

فانبرى رحمه الله تعالى يكتب ويؤلف ويناظر ويدافع عن السنة وعن مذهب السلف ضد المخالفين عموما وضد الأشاعرة على وجه الخصوص، فكان له موقف صارم من هذا المذهب، فتعددت ردوده على ما احتواه من مخالفات، وعلى أئمة هذا المذهب ومنظريه، فجاءت هذه الردود إمّا مفردة في كتاب خاص كما هو الحال في ردّه على تأسيس التقديس للرازي بنقض التأسيس، وإمّا متناثرة في ثنايا كتبه.

وقد نالت هذه الردود لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى اهتمام كوكبة من الباحثين، فقاموا بجمعها وتبويبها وترتيبها من مظانّها المختلفة في كتب الشيخ؛ وقد رغبت أن أسهم في هذا العمل فوقع اختياري على أحد أئمة المذهب الأشعري – الذين تعقبهم شيخ الإسلام كثيرا في كتبه – وهو إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى، وقد جعلته باسم (تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى لإمام الحرمين الجويني في الإيمان بالله).

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث فيما يأتي:

- أهمية نصرة المنهج الحق – منهج أهل السنة والجماعة -والمدافعة عنه، فنصرة الحق تكون تارة بتقريره، والتأليف فيه، والدعوة إليه، وتارة تكون بدفع المخالف الذي يباينه، ونقض باطله، والتحذير منه.

---

[1] لا تنكر جهود الأشاعرة في محاولة الدفاع عن السنة، وللتوسع في ذلك ينظر ما سطره د. عبد الرحمن المحمود من إنصاف شيخ الإسلام للأشاعرة في كتابه موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢٥٠/٣).

[2] انظر موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة للشيخ عبد الرحمن المحمود.

- مكانة الإمام الجويني -رحمه الله تعالى – وسعة علمه، وتأليفه في مجالات متعددة، وانتشار هذه المؤلفات واعتمادها وتدريسها من قبل كثير من المعاهد ودور التعليم -وكفى بورقاته شاهدا على ذلك- ولا ينكر فضله في ذلك كله. ولكن لما كان يُخشى على معاشر طلبة العلم أن تختلط عليهم الأمور، فيظنّوا أن ما معه من إتقان في بعض العلوم أمارة على صحة جميعها، وجب التنبيه لما في عقيدته من مآخذ أخذها عليه أهل العلم ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما هو الحال هنا في هذا البحث.
- مكانة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بين أهل العلم، والحاجة إلى إفراد ردوده على أئمة المذهب الأشعري -وغيره -بالجمع والدراسة؛ لما فيها من التقصي والتحري والدقة مع العدل والإنصاف. وأن ذلك سَيُسْهِم بحول الله وقوته في مزيد من البيان والتوضيح للمذهب الأشعري وآراء منظريه.
- الرغبة في أن يكون هذا البحث فرصة للقراءة في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ لما فيها من الفوائد الجمّة والعلم الغزير، الذي يثري طالب العلم، ويرفع من حصيلته العلمية بإذن الله تعالى.

الدراسات السابقة

وقفت على بعض الدراسات التي تناولت إمام الحرمين وعقيدته إمّا ببحث مستقل به، أو ببحث ضمني بذكر أئمة الأشاعرة مع التعريج على إمام الحرمين بينهم، ولكن ما جاء في هذه البحوث يختلف عن طبيعة هذا البحث الذي بين أيدينا كما سيتم توضيحه بذكر هذه الدراسات، ووجه اختلافها عن هذا البحث، ومن هذه الدراسات:

١. منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة عرض ونقد، للباحث الدكتور/ أحمد عبد اللطيف بن عبد الله آل عبد اللطيف، رسالة مقدمة بجامعة أم القرى، في عام ١٤١٠هـ، للحصول على درجة الدكتوراه، بإشراف/ د. عثمان بن عبد المنعم.

وهذه الرسالة القيمة هي بمثابة التأصيل والتقعيد لملامح المنهج الذي سار عليه إمام الحرمين الجويني في طرائق الاستدلال على أبواب العقيدة، وهي الاستدلال العقلي والسمعي على العقائد، وكذلك الاستدلال بالمعجزة على النبوات. وقد كان الباحث – حفظه الله تعالى – قد سار في بحثه بالطريقة الآتية: وهي أنّه في كلّ مرّة يذكر فيها تأصيلا لطريقة استدلال إمام الحرمين على العقائد، يعقبه بنقدٍ له وبيان لموقف السلف من استعمال هذه الطريقة في الاستدلال.

بينما هذه الدراسة -التي بصدد إعدادها هنا-ستعتني بعقيدة الإمام الجويني من منظور شيخ الإسلام خاصّة، وذلك بالنظر والتأمل في كتب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى واستخراج المواطن التي تعقّب فيها إمام الحرمين، من خلال النقول التي نقلها عنه في كتبه وعلّق عليها ونقدها، فهي أشبه بالجانب التطبيقي -إن صحّ الحكم على الرسالة السابقة أنّها في الجانب التنظيري –.

وبذلك ستكون الدراسة السابقة تختلف عن دراستي هذه من حيث إنّ هدف الرسالة السابقة هو التوصل إلى طرائق استدلال الإمام الجويني على العقيدة.

بينما تهدف رسالتي هذه إلى جمع تعقبات شيخ الإسلام للإمام الجويني وردوده عليه ودراستها، ومن ثم استنباط منهج شيخ الإسلام في هذه الردود.

٢. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ٣ مجلدات، لفضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الرّحمن بن صالح المحمود، رسالة مقدمة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في عام ٢٠١١م، للحصول على درجة الدكتوراه.

وهذه الرسالة القيّمة من ذاك الشيخ الفاضل تعدّ بمثابة استخلاص كليّ عامّ لموقف شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من الأشاعرة عموما، وطريقة المنهج الذي سار عليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في التعامل والتقييم والرد والمواجهة لهم ولمذهبهم. وملامح ذلك المنهج الذي سار عليه، والتي من أبرزها العدل والإنصاف.

وأمّا بالنسبة لهذا البحث فإنه سيختلف عن رسالة الشيخ الدكتور المحمود من جانبين:

أولا: أن هذا البحث ليس تسجيلا لموقف عام لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وإنّما هو استقراء للجزئيات العقدية التي تعقب فيها شيخ الإسلام إمام الحرمين.

ثانيا: أنّ هذا التعقب سيختص بإمام الحرمين دون من عداه من أئمة الأشاعرة.

٣. تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية على أئمة الأشاعرة في حكايتهم مذهب السلف، للباحث / مشاري بن عبد لرحمن العنزي -رحمه الله تعالى-، رسالة مقدمة بجامعة القصيم في عام ١٤٣٢/٥/١٤هـ، للحصول على درجة الماجستير، بإشراف/ د. سليمان الربعي.

ويتضح من عنوان هذه الدراسة أنها تعنى بتعقب شيخ الإسلام لأئمة الأشاعرة في جزئية محددة ومقننة، وهي حكايتهم لمذهب السلف، وبذلك فإنها ستختلف عن الرسالة التي أقوم بإعدادها من جانبين:

أولا أن هذا البحث سيختص بالإمام الجويني دون من عداه من أئمة الأشاعرة.

ثانيا: أن هذا البحث سيتناول جميع التعقبات التي تعقب بها شيخ الإسلام ابن تيمية إمام الحرمين والتي تمثل آراؤه في الإيمان بالله، وهذا ظاهر الاختلاف عن حكايته مذهب السلف.

منهج البحث

تم استخدام المنهج الاستقرائي لاستقراء كتب شيخ الإسلام؛ لجمع تعقباته للإمام الجويني، كما تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل هذه التعقبات وتبويبها والتعليق عليها.

وستكون الطريقة المتبعة في الكتابة:

١. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، بذكر اسم السورة ورقم الآية في المتن.
٢. تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، والاجتهاد في نقل حكمها من كلام أهل العلم إن لم تكن في "الصحيحين" أو أحدهما.
٣. التعريف بالمصطلحات الغريبة في أوّل موضع تذكر فيه.
٤. توثيق النقول من مصادرها قدر الإمكان.
٥. ضبط ما يُشكل من الكلمات.
٦. التعريف بالأعلام غير المشتهرة تعريفا موجزا في أوّل مرة يرد ذكرهم، وأمّا المشهورين منهم كالخلفاء الراشدين، وكبار الصحابة والتابعين، والأئمة الأربعة، وغيرهم من الأئمة الأعلام الذين هم أشهر من أن يعرّفوا، فلن أترجم لهم إلا ما اقتضت الحاجة إليه.

حدود البحث

تم في هذا البحث دراسة تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى لإمام الحرمين الجويني في مسائل الإيمان بالله، دون التعرض للجوانب الأخرى المتعلقة بالفقه وأصوله وغيرهما.

خطة البحث: وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وحدوده.

التمهيد

وفيه التعريف بالتعقب لغة واصطلاحا، وبالإمامين ابن تيمية والجوينى في ترجمة موجزة.

أولاً: مفهوم التعقبات[٣]

لغة

ذكر ابن فارس[٤] أن معاني الفعل الثلاثي (عقب) ترجع إلى أصلين، فقال:(العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على تأخير شيء وإتيانِه بعد غيره.

والأصل الآخَر يدلُّ على ارتفاعٍ وشدّة وصُعوبة)[٥].

وقال الخليل بن أحمد[٦]:(كُلُّ شَيْءٍ يُعْقِبُ شيئاً فهو عَقيبهُ ... وكلُّ طَرائِقَ يكُونُ بعضُها خَلْفَ بعض فهي أعقابٌ... وتَعَقَّبْتُ ما صَنَعَ فُلانٌ: أي تَتَبَّعْتُ أثَرَه)[٧].

وقال ابن منظور[٨]:(والمُعَقِّبُ الذي يَتْبَعُ عَقِبَ الإنسانِ في حَقٍّ ... والمُعَقِّبُ الذي يَكُرُّ على الشيءِ)[٩].

(المُعَقَّبِ وتَعَقَّبَ الخَبَر تَتَبَّعَه، ويقال تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إذا دَبَّرْته والتَّعَقُّبُ التَّدَبُّرُ والنظرُ ثانيةً)[١٠].

(ويقال لم أَجد عن قولك مُتَعَقَّباً أَي رُجوعاً أَنظر فيه، أَي لم أُرَخِّصْ لنفسي التَّعَقُّبَ فيه لأَنْظُرَ آتِيه أَم أَدَعُه)[١١].

وقال الرازي[١٢]:(عقب) الحاكم على حكم من قبله إذا حكم بعد حكمه بغيره ومنه قوله تعالى: {لا معقب لحكمه} [الرعد: ٤١]، أي لا أحد يتعقب حكمه بنقض ولا تغيير)[١٣].

التعقب اصطلاحا

---

[٣] اعتمد أكثر الباحثين ممن اهتم بالكتابة عن مفهوم التعقب على بيان معناه في اللغة، ثم الربط بين هذا المعنى اللغوي وبين صنيع العلماء في كتبهم والذي يتضمن هذا المعنى، وبالتالي استنتجوا مفهوما للتعقب من خلال ذلك، وسبب تشابه طريقة الباحثين في ذلك هو تقريرهم بأن العلماء الأوائل لم يضعوا حدا لهذا المصطلح رغم كونهم قد استعملوه بلفظه أحيانا، وبمضمونه كثيرا، فصار التعريف الذي وصل إليه الباحثون هو نتيجة اجتهادهم في الربط بين المعنى اللغوي وبين مضمون التعقب الوارد في الكتب. ينظر: تعقبات الألوسي على البيضاوي، رسالة دكتوراه من أم القرى، لحسن عسيري، (٧٢- ٧٩)، وتعقبات ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب رسالة ماجستير من الجامعة الأردنية ، لعطا الله الكويكبي، (١٤-١٥)، وغيرها.

[٤] ابن فارس: هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي، كان إماما في علوم شتى وخصوصا في اللغة،ومن مصنفاته: المجمل في اللغة وهو على اختصاره جمع شيئا كثيرا، وحلية الفقهاء، ورسائل أنيقة، ومسائل في اللغة، توفي بالري سنة:(٣٩٠هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،(٣٥٢/١)، معجم الأدباء، (٤١٠/١)، وفيات الأعيان،(١١٨/١).

[٥] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٤/ ٧٧).

[٦] الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري، الإمام اللغوي المشهور، أستاذ سيبويه، صاحب العروض، وكتاب العين، كان رأسا في لسان العرب، وعاش فقيرا صابرا، توفي بالبصرة (١٧٠هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام،(١٦٩/١٠)، بغية الوعاة، (٥٥٧/١)، وفيات الأعيان،(٢٤٤/٢).

[٧] كتاب العين، (١/ ١٧٩).

[٨] ابن منظور: هو محمد بن مكرم بن علي -وقيل رضوان- بن أحمد ابن أبي القاسم بن حقة بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، جمال الدين أبو الفضل، صاحب لسان العرب في اللغة، واختصر كثيراً من كتب الأدب المطولة كالأغاني والعقد والذخيرة ومفردات ابن البيطار، ونقل أن مختصراته خمسمائة مجلد، فيه تشيع بلا رفض. (ت:٧١١هـ). ينظر: بغية الوعاة، (٢٤٨/١)، شذرات الذهب، (٤٩/٨).

[٩] لسان العرب (١/ ٦١٤).

[١٠] لسان العرب (١/ ٦١٩).

[١١] لسان العرب، (١/ ٦١٩).

[١٢] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، زين الدين: صاحب (مختار الصحاح) في اللغة، وهو من فقهاء الحنفية، وله علم بالتفسير والأدب. أصله من الري. زار مصر والشام، ومن كتبه (شرح المقامات الحريرية) و (حدائق الحقائق) في التصوف، و (أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل). الأعلام للزركلي(٥٥/٦).

[١٣] مختار الصحاح، (٢١٤).

ومما سبق من معاني التعقب في اللغة يمكن أن يعرّف التعقب بأنّه:

تتبع عالم متأخر لأثر عالم متقدم سواء كان (رأيا أو اختيارا أو كتابا) أو ما شابهه، وإعادة النظر فيه بتصويب أو تخطئة أو زيادة أو تهذيب، أو رد أو نقض وإبطال ونحوه.

وهذا التعريف ينطبق عليه كلا الأصلين الذي ذكرهما ابن فارس، فالأصل الأول وهو تأخير شيء وإتيانِه بعد غيره يظهر في العالم المتأخر الذي يأتي بعد العالم المتقدم.

والأصل الآخَر الدال على ارتفاعٍ وشدّة وصُعوبة فظاهر في نفس فعل التعقب، فتتبع اثر عالم والوقوف عند آرائه وإعادة النظر فيها ليس بالأمر اليسير، بل فيه شدة وصعوبة.

ثانياً: ترجمة موجزة للإمام ابن تيمية

أ – نسبه ومولده

هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم ابن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيمية الحراني[١٤].

ولد بحران يوم الاثنين عاشر وقيل ثاني عشر شهر ربيع الأول سنة (٦٦١ه)[١٥]، وبقي بها إلى أن بلغ سبع سنين ثم انتقل به والده رحمه الله إلى دمشق[١٦].

وسبب تلقيبه بابن تيمية:

قيل إن جده محمد بن الخضر حج على درب تيماء فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتا، فقال: يا تيمية يا تيمية؛ فلقب بذلك.

وقيل أن جده محمدا كانت أمه تسمى تيمية، وكانت واعظة؛ فنسب إليها وعرف بها[١٧].

وقد أثنى الأئمة الأعلام على هذا الإمام ولقّبوه بشيخ الإسلام، وأفردوا مناقبه بالتصانيف، وتحلّت بذكره التواريخ والتآليف[١٨].

ب. نشأته

نشأ في دمشق أتم نشأة وأزكاها، وأنبته الله أحسن النبات وأوفاه، وكانت مخايل النجابة عليه في صغره لائحة، فكان منذ صغره مستغرق الأوقات في الجد والاجتهاد[١٩]. فنشأ في حجور العلماء، راشفا كؤوس الفهم راتعا في رياض التفقه ودوحات الكتب الجامعة لكل فن من الفنون، لا يلوي إلى غير المطالعة والاشتغال والأخذ بمعالي الأمور خصوصا علم الكتاب العزيز والسنة النبوية ولوازمها، ولم يزل على ذلك خلفا صالحا سلفيا، متألها عن الدنيا صينا تقيا برا بأمه، ورعا عفيفا عابدا ناسكا صواما قواما ذاكرا لله تعالى في كل أمر وعلى كل حال، رجّاعا إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا، وقّافا عند حدود الله تعالى وأوامره ونواهيه، آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر بالمعروف، لا تكاد نفسه تشبع من العلم، فلا تروى من المطالعة، ولا تمل من الاشتغال ولا تكل من البحث، وقل أن يدخل في علم من

---

[١٤] الدرة اليتيمية، (٢٣٧)، الوافي بالوفيات (٣٧٤/٢)، ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام، الذهبي، (الكويت: دار ابن الأثير، ١٤١٥هـ)، ت: محمد بن ناصر العجمي، (٢٢).

[١٥] العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، (بيروت- دار الكاتب العربي)، ت:محمد حامد الفقي (١٨).

[١٦] الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، عمر بن علي بن موسى البزار، ١٦

[١٧] الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، مرعي الكرمي، (بيروت: دار الفرقان , مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤هـ)، ت: نجم عبد الرحمن خلف، (٢٣).

[١٨] الشهادة الزكية، (٢٤).

[١٩] الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، عمر بن علي بن موسى البزار، ١٧

العلوم من باب من أبوابه إلا ويفتح له من ذلك الباب أبواب، ويستدرك مستدركات في ذلك العلم على حذاق أهله[٢٠].

وكانت نشأته رحمه الله تعالى في تصوّن تام وعفاف وتأله وتعبد واقتصاد في الملبس والمأكل، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، ويناظر ويفحم الكبار ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم، فأفتى وله تسع عشرة سنة بل أقل، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت[٢١].

ثم لم يبرح رحمه الله في ازدياد من العلوم وملازمة الاشتغال والإشغال، وبث العلم ونشره، والاجتهاد في سبل الخير، حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل والزهد والورع والشجاعة والكرم والتواضع والحلم والإنابة والجلالة والمهابة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسائر أنواع الجهاد مع الصدق والعفة والصيانة وحسن القصد، والإخلاص والابتهال إلى الله، وكثرة الخوف منه، وكثرة المراقبة له، وشدة التمسك بالأثر والدعاء إلى الله، وحسن الأخلاق، ونفع الخلق والإحسان إليهم، والصبر على أذاهم، والصفح عنهم، والدعاء لهم، وسائر أنواع الخير.

وكان رحمه الله سيفا مسلولا على المخالفين، وشجى في حلوق أهل الأهواء المبتدعين، وإماما قائما ببيان الحق ونصرة الدين، وكان بحرا لا تكدره الدلاء، وحبرا يقتدي به الأخيار الألباء، طنّت بذكره الأمصار، وضنّت بمثله الأعصار[٢٢] .

ثالثا: شخصيته العلمية

أ. طلبه للعلم

بدأ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بالقرآن الكريم فختم القران صغيرا، ثم اشتغل بحفظ الحديث والفقه والعربية حتى برع في ذلك، وقرأ ونسخ وتعلم الخط والحساب، وقرأ العربية وفهمها، وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالا كليا حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك.

وقد كان ملازما مجالس الذكر وسماع الأحاديث والآثار، وسمع غير كتاب على غير شيخ من ذوي الروايات الصحيحة العالية، أما دواوين الإسلام الكبار كمسند أحمد وصحيح البخاري ومسلم وجامع الترمذي وسنن أبي داوود السجستاني والنسائي وابن ماجة والدار قطني فإنه رحمه الله ورضي عنهم وعنه سمع كل واحد منها عدة مرات، وأول كتاب حفظه في الحديث الجمع بين الصحيحين للإمام الحميدي.

وقلَّ كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه، وكان الله قد خصه بسرعة الحفظ وإبطاء النسيان؛ فلم يكن يقف على شيء أو يستمع لشيء غالبا إلا ويبقى على خاطره أما بلفظه أو معناه[٢٣].

وقد تميّز رحمه الله تعالى بغزارة علومه في كافّة المجالات[٢٤]، ومن ذلك:

- معرفته بعلوم القرآن المجيد، واستنباطه لدقائقه، ونقله لأقوال العلماء في تفسيره، واستشهاده بدلائله، وما أودعه الله تعالى فيه من عجائبه، وفنون حكمه، وغرائب نوادره، وباهر فصاحته، وظاهر ملاحته.

---

[٢٠] العقود الدرية، (٢٠).
[٢١] العقود الدرية، (٢٠) ، الدرة اليتيمية، (٢٤٠).
[٢٢] العقود الدرية ، (٢٢).
[٢٣] الأعلام العلية ، البزار، ١٧)، العقود الدرية ، (١٩) ، الدرة اليتيمية (٢٣٩).
[٢٤] انظر: الأعلام العلية ، البزار، ٢١)، الدرة اليتيمية، (٢٤١)،

- معرفته وبصره بسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، وأقواله وأفعاله وقضاياه ووقائعه وغزواته وسراياه وبعوثه، وما خصه الله تعالى من كراماته ومعجزاته، ومعرفته بصحيح المنقول عنه وسقيمه، وبقية المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم في أقوالهم وأفعالهم وقضاياهم وفتاويهم وأحوالهم وأحوال مجاهداتهم في دين الله، وما خصوا به من بين الأمة، فإنه كان رضي الله عنه من أضبط الناس لذلك، وأعرفهم فيه، وأسرعهم استحضارا لما يريده منه، وقلَّ أن ذكر حديثا في مصنف أو فتوى أو استشهد به أو استدل به إلا وعزاه في أي دواوين الإسلام هو، ومن أي قسم من الصحيح أو الحسن أو غيرهما.
- معرفته لاختلاف العلماء ونصوصهم وكثرة أقوالهم واجتهادهم في المسائل وما روي عن كل منهم، وله خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم.

هذا مع غزارة علمه في التخصصات الأخرى كعلم الفرق والمذاهب والفقه والعربية والمنطق والفلسفة وغيرها.

ب. شيوخه وتلاميذه

أمّا شيوخه: فقد سمع شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من شيوخ كثر حتى قال ابن عبد الهادي:(وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ)[٢٥]، ومنهم:

١. ابن عبد الدائم: زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسي، المتوفى سنة (٦٦٨هـ)[٢٦].
٢. القاضي شمس الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن عطاء الأذرعي الحنفي، المتوفى سنة (٦٧٣هـ)[٢٧].
٣. تقي الدين أبو محمد اسماعيل بن إبراهيم ابن أبي اليسر التنوخي الدمشقي، المتوفى سنة (٦٧٢هـ)[٢٨].
٤. المجد بن عساكر: هو مجد الدين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن عثمان بن المظفر بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة (٦٩٩)[٢٩].
٥. ابن الصيرفي: الشيخ جمال الدين أبو زكريا يحيى ابن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحراني الحنبلي، المتوفى سنة (٦٧٨)[٣٠].
٦. الكمال عبدالرحيم: كمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الملك بن يوسف بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة (٦٨٠هـ)[٣١].
٧. ابن علان: شمس الدين أبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم بن مكي بن خلف القيسي الدمشقي الكاتب، المتوفى سنة (٦٨٠)[٣٢].
٨. الشيخ جمال الدين البغدادي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد بن سليمان البغدادي، المتوفى سنة (٦٧٠)[٣٣].

---

[٢٥] العقود الدرية، (١٩)، الدرة اليتيمية، (٢٣٨) ، وانظر: الوافي بالوفيات، (١١/٧).
[٢٦] البداية والنهاية ،(٢٩٩/١٣)، الوافي بالوفيات (٥٦/١٨)، النجوم الزاهرة (٢٣٠/٧).
[٢٧] الفوائد البهية في تراجم الحنفية (٩٠)، النجوم الزاهرة (٢٤٦/٧)، الوافي بالوفيات (٣١٤/١٧)،
[٢٨] البداية والنهاية، (٢٦٧/١٣)، الوافي بالوفيات، (٧١/٩)، دول الإسلام، (١٧٤/٢).
[٢٩] الوافي بالوفيات، (٢١٩/٢).
[٣٠] ذيل طبقات الحنابلة (٢٩٧/٢)، شذرات الذهب (٣٦٣/٥)، معجم المؤلفين (٢٣٣/١٣)، دول الإسلام، (١٨٠/٢).
[٣١] تذكرة الحفاظ ،(١٤٦٥)،شذرات الذهب، (٣٦٦/٥).
[٣٢] المعين في طبقات المحدثين (٢١٧)، البداية والنهاية (٢٩٩/١٣)، الدرر الكامنة (١٤٤/١)

٩. النجيب المقداد: نجيب الدين أبو المرهف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن علي بن المقداد القيسي الشافعي، المتوفى سنة (٦٨١)[٣٤].

١٠. ابن أبي الخير: زين الدين أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة بن إبراهيم بن سلامة بن معروف الحداد ثم الخياط المنادي الحنبلي الدمشقي، المتوفى سنة (٦٧٨)[٣٥].

١١. والشرف ابن القواس: شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير بن القواس الطائي الدمشقي، المتوفى سنة (٦٨٢ه)[٣٦].

١٢. زينب بنت مكي: أم أحمد زينب بنت مكي بن علي بن كامل الحرانية الصالحية، المتوفاة سنة (٦٨٨)[٣٧].

ولم يكتف شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بما تعلمه على يد أشياخه، بل قرأ الكثير، ولازم السماع بنفسه مدة سنين واشتغل بالعلوم[٣٨].

تلاميذه

وأمّا تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فهم كثر، وغالبهم من العلماء المبرزين في الأمة، ومن أشهرهم:

١ - شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١)[٣٩].

٢ - والحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، المتوفى سنة (٧٤٤)[٤٠].

٣ - والحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي المتوفى سنة (٧٤٢)[٤١].

٤ - والحافظ المؤرخ أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨)[٤٢].

٥ - والحافظ علم الدين القاسم بن محمد البرزالي، المتوفى سنة (٧٣٩)[٤٣].

٦- الحافظ ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل أبن الخطيب شهاب الدين أبي حفص عمر بن كثير القرشي الشافعي، المتوفى سنة (٧٧٤ه)[٤٤].

٧- القاضي أحمد بن الحسن الحنبلي بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي شرف الدين ابن شرف الدين ابن قاضي الجبل، المتوفى سنة (٧٧١)[٤٥].

٨- البزار: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن موسى بن الخليل البغدادي الأزجي البزار الفقيه الحنبلي المحدث، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)[٤٦] .

---

[٣٣] النجوم الزاهرة (٧/ ١١٢)، شذرات الذهب (٣٣٢/٥).
[٣٤] النجوم الزاهرة (٣٥٦/٧)، شذرات الذهب (٣٧٤/٥).
[٣٥] تذكرة الحفاظ(١٤٩٦)، شذرات الذهب(٣٦٠/٥).
[٣٦] تذكرة الحفاظ (١٤٩٢)، النجوم الزاهر (٣٦١/٧)، شذرات الذهب (٣٨٠/٥)
[٣٧] مرآة الجنان ٢٠٧/٤)، النجوم الزاهرة (٣٨٢/٧)، شذرات الذهب(٤٠٤/٥).
[٣٨] انظر: العقود الدرية، (٣٨٨).
[٣٩] الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر، (١/ ٢٨٠)، الوافي بالوفيات (٢٦١/١)، وانظر: ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده، بكر بن عبدالله أبو زيد.
[٤٠] ذيل طبقات الحنابلة (٣٥٧)، الوافي بالوفيات (٢١٦/١)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر، (١/ ٤٥٦)،
[٤١] النجوم الزاهرة (١٠١/٣)، الدرر الكامنة ، ابن حجر، (٢/ ١٧٨)، ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام، للذهبي، (٤٩).
[٤٢] الوافي بالوفيات (٢١٧/١)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (١٠٠/٩).
[٤٣] الوافي بالوفيات (٢١٤/٧)، ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام، للذهبي، (٣٧).
[٤٤] النجوم الزاهرة (٢٢٧/٣)، شذرات الذهب، (٢٣١/٦)، الدرر الكامنة ، ابن حجر، (١/ ١٢٤)،
[٤٥] الدرر الكامنة ، ابن حجر، (١/ ٣٧)، شذرات الذهب، (٢١٩/٦).
[٤٦] شذرات الذهب، (١٦٣/٦)، الدرر الكامنة ، ابن حجر، (١/ ٤٠٤).

٩- ابن مفلح: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج القاقوني الفقيه الحنبلي شمس الدين، المتوفى سنة (٧٦٣هـ)[٤٧].

د. مؤلفاته

ألف شيخ الإسلام رحمه الله تعالى مؤلفات كثيرة، حتى صرّح عدد من أهل العلم بصعوبة حصرها، قال ابن مفلح:(وكتبه التي صنفها فهي أشهر من أن تذكر وتعرف، فإنها سارت مسير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار، وقد جاوزت حد الكثرة فلا يمكن أحد حصرها)[٤٨].

وقد بيّن ابن عبد الهادي رحمه الله تعالى الأسباب[٤٩] التي تعذّر معها حصر وجمع مؤلفات شيخ الإسلام، ومنها:

- سرعة شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في الكتابة، وساعده عليها أنه كان يكتب من حفظه، فكثرت كتاباته، وتعسّر حصرها.
- عدم وجود من يبيض الجواب الذي يكتبه الشيخ بخطه للسائل أحيانا، فيذهب السائل به. ويقع مثل ذلك في قواعد كثيرة كان يكتبها الشيخ في فنون العلم، فإن لم يوجد من ينقلها تذهب، وربما أخذ بعض أصحابه شيئا من خطه ولم يرده.
- ما وقع له من الحبس وتفرق أتباعه وكتبه، وخوف أتباعه من إظهار كتبه، حتى ذهب كل أحد بما عنده وأخفاه، ولم يظهروها، فبقي بعضهم يهرب بما عنده، وبعضهم يبيعه أو يهبه، وبعضهم يخفيه ويودعه، حتى إن منهم من تُسرق كتبه فلا يستطيع أن يطلبها ولا يقدر على تخليصها.

وقد تنوعت مؤلفات شيخ الإسلام رحمه الله ما بين مصنف وفتوى وجواب وقاعدة ونحوها، قال ابن عبد الهادي:(وللشيخ رحمه الله من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد مالا ينضبط، ولا أعلم أحدا من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنّف نحو ما صنّف ولا قريبا من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنّما أملاها من حفظه، وكثير منها صنّفه في الحبس وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب)[٥٠].

وقد بارك الله سبحانه وتعالى في مؤلفاته حين كان هدفه رحمه الله هو إيضاح الحق ونصرة أهله، ودحض الباطل وتزييفه، قال البزار رحمه الله تعالى:(ومنّ الله عليهم بما وفقه له من إيضاح أصول الدين، وتبيين الحق المحض والاعتقاد العدل، وإفراده عن غيره من البدع والضلالات بأمور لم يسبق إلى مثلها، وإظهارها على لسانه بما أورده من ذلك في مؤلفاته ومصنفاته وقواعده المطابقة للحق وتقريراته، وما أبرزه من الحجج والبراهين الظاهرة الموافقة للمعقول والمنقول مما لم يتمكن أحد من المتكلمين والمناظرين الاتيان بمثله، وما أظهره وأورده من كثرة الدلائل العقلية بعد النقلية حتى قطع به جميع المبتدعين، وكشف به عوار حجج الشاكين المشككين)[٥١].

ومن مؤلفات[٥٢] الشيخ رحمه الله تعالى

- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية

---

[٤٧] الدرر الكامنة ، ابن حجر، (٢/ ١٠٧)، النجوم الزاهرة (١٩١/٣).
[٤٨] المقصد الأرشد، (١٣٨/١).
[٤٩] العقود الدرية، (٧٢).
[٥٠] العقود الدرية، (٤٢).
[٥١] الأعلام العلية، (٨٦).
[٥٢] للاستزادة انظر: أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، لابن قيم الجوزية ت: د. صلاح الدين المنجد ط٤(بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٤٠٣هـ)، الأعلام العلية ، للبزار، (٢٠- ٢٩)، العقود الدرية ، لابن عبد الهادي، (٤٢).

- جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.
- الإيمان.
- الاستقامة.
- بيان الدليل على بطلان التحليل.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول.
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم.
- رفع الملام عن الأئمة الأعلام.
- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.
- التحفة العراقية في الأعمال القلبية.
- مسائل الإسكندرية في الرد على الملاحدة والاتحادية وتعرف بالسبعينية لاشتمالها على الرد على ابن سبعين وأضرابه.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.
- كتاب فضائل القرآن – وكتاب أقسام القرآن – وكتاب أمثال القرآن.
- الرد على المنطق.
- الكيلانية.
- البغدادية.
- القادرية.
- الأصبهانية.
- الصفدية.
- التدمرية.
- درء تعارض العقل والنقل.
- تفسير سورة الاخلاص .
- الصارم المسلول على شاتم الرسول.
- الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.
- مجموع الفتاوى.

هـ وفاته

مات رحمه الله تعالى بقلعة دمشق، حيث مرض أياما يسيرة، وكانت مدة مرضه بضعة وعشرين يوما وأكثر، وبقي الى ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة الحرام، وتوفي إلى رحمة الله تعالى ورضوانه في بكرة ذلك اليوم وذلك من سنة ثمان وعشرين وسبع مئة (٧٢٨ه).

لم يعلم الناس بمرضه، ولم يفجؤهم إلّا نعيه، فاشتد التأسف عليه وكثر البكاء والحزن، ودخل إليه أقاربه وأصحابه، وازدحم الخلق على باب القلعة والطرقات، وامتلأ جامع دمشق، وصلّوا عليه، وحمل على الرؤوس رحمه الله ورضي عنه، وكان يومه مشهودا ضاقت بجنازته الطريق وانتابها المسلمون من كل فج عميق.

فما إن سمع الناس بموته حتى غُلِّقت الأسواق بدمشق، وعُطِّلت معايشها حينئذ، وحصل للناس بمصابه أمر شغلهم عن غالب أمورهم وأسبابهم، وخرج الأمراء والرؤساء والعلماء والفقهاء والأتراك

والأجناد والرجال والنساء والصبيان من الخواص والعوام حتى زاد عدد من صلى عليه عن خمس مائة ألفا.

وكان رحمه الله تعالى قد ختم القرآن مدة إقامته بالقلعة ثمانين أو إحدى وثمانين ختمة، كان كل يوم يقرأ ثلاثة أجزاء يختم في عشرة أيام، وانتهى في آخر ختمة إلى آخر اقتربت الساعة:(إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ (٥٤) فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ (٥٥))، فرحمه الله ورضي عنه وجزاه عن المسلمين خير ما يجزي عالما عن أمته[٥٣] .

ثالثاً: ترجمة موجزة للإمام الجويني:

أ- اسمه ومولده[٥٤]

هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني[٥٥]، وهو من أصل عربي[٥٦].

ولد في ثامن عشر المحرم سنة تسع عشرة وأربعمائة للهجرة[٥٧].

كُنّي بأبي المعالي، ولقب بإمام الحرمين واشتهر به، لأنه جاور بمكة أربع سنين وبالمدينة يدرس ويفتي[٥٨].

ب- نشأته

اعتنى به والده من صغره، بل بدأت عنايته به من قبل مولده، وذلك أن أباه اكتسب من عمل يده مالا خالصا من الشبهة اتصل به إلى والدته فلما ولدته له حرص على أن لا يطعمه ما فيه شبهة، فلم يمازج باطنه إلا الحلال الخالص، حتى يحكى أنه تلجلج مرة في مجلس مناظرة، فقيل له: يا إمام ما هذا الذي لم يعهد منك؟ فقال: ما أراها إلا آثار بقايا المصة.

قيل: وما نبأ هذه المصة؟ قال: إن أمي اشتغلت في طعام تطبخه لأبي وأنا رضيع فبكيت، وكانت عندنا جارية مرضعة لجيراننا فأرضعتني مصة أو مصتين، ودخل والدي فأنكر ذلك وقال: هذه الجارية ليست ملكا لنا وليس لها أن تتصرف في لبنها وأصحابها لم يأذنوا في ذلك، وقلبني وفوعني حتى لم يدع في باطني شيئا إلا أخرجه، وهذه اللجلجة من بقايا تلك الآثار.

تفقه إمام الحرمين على والده، وكان والده يعجب به ويسر لما يرى فيه من مخايل النجابة وأمارات الفلاح.

وجد واجتهد في المذهب والخلاف والأصولين وغيرها وشاع اسمه واشتهر في صباه وضربت باسمه الأمثال حتى صار إلى ما صار إليه، وسلك طريق البحث والنظر والتحقيق بحيث أربى على كثير من المتقدمين.

كان عمره عشرين سنة عندما توفي والده، فجلس مكانه للتدريس، وكان يتردد إلى مدرسة البيهقي.

---

[٥٣] انظر: الأعلام العلية، (٨٢)، العقود الدرية، (٢٧، ٣٨٤).

[٥٤] البداية والنهاية، (١٢/٧٠-١٥٧)، سير أعلام النبلاء، (١٨/٤٦٨)، وفيات الأعيان،(٧/١٦٣).

[٥٥] الجويني بضم الجيم وفتح الواو وسكون الياء المعجمة باثنتين من تحتها وفي آخرها النون - هذه النسبة إلى جوين وهي ناحية كبيرة من نواحي نيسابور تشتمل على قرى كثيرة مجتمعة يقال لها كويان فعربت فقيل جوين ينسب إليها جماعة كثيرة من العلماء. اللباب في تهذيب الأنساب، للجزري، (١/ ٣١٥).

[٥٦] فقد ذكر والده أنه ينتسب إلى قبيلة سنبس، بكسر السين المهملة وكسر النون وكسر الباء الموحدة، وفي آخرها سين، وهي قبيلة مشهورة من طيء، منها كثير من العلماء والشعراء، وهو سنبس بن معاوية بن جرول بن شعل بن عمرو بن الغوث من طيء. اللباب في تهذيب الأنساب، للجزري، (٢/١٤٤).

[٥٧] طبقات الشافعية، (٥/١٦٨).

[٥٨] أنظر وفيات الأعيان، (٣/١٦٧).

وظل على ذلك حتى ظهر التعصب والفتن في نيسابور واضطربت الأحوال والأمور فاضطر إلى السفر والخروج عن البلد فخرج مع المشايخ إلى المعسكر وخرج إلى بغداد يطوف مع المعسكر ويلتقي بالأكابر من العلماء ويدارسهم ويناظرهم، فتحنك بهم، وتهذب، وشاع ذكره، ثم انتقل إلى مكة حاجا وجاور بها أربع سنين يدرس ويفتي ويجتهد في العبادة ونشر العلم ويجمع طرق المذهب، إلى أن رجع إلى بلده بعد مضي نوبة التعصب، فدرس بنظامية نيسابور، واستقام الأمر، وبقي على ذلك ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع، مسلما له المحراب والمنبر والخطبة والتدريس، ومجلس الوعظ يوم الجمعة، وظهرت تصانيفه، وحضر درسه الأكابر والجمع العظيم من الطلبة، وكان يقعد بين يديه نحو من ثلاث مئة، وتفقه به أئمة[٥٩].

ج- طلبه للعلم

تفقه على والده في صباه واشتغل به مدته، فلما توفي والده أتى على جميع مصنفاته ونقلها ظهرا لبطن وتصرف فيها وخرج المسائل بعضها على بعض، ولم يرض بتقليد والده من كل وجه حتى أخذ في تحقيق المذهب والخلاف وسلك طريق المباحثة والمناظرة وجمع الطرق بالمطالعة حتى تفوق على نظراءه واشتهرت مصنفاته.

وفيما يلي بيان لصلة إمام الحرمين بأبرز العلوم التي ذكر أنه اشتهر فيها:

- علم الكلام:

اشتغل أبو المعالي رحمه الله تعالى بعلم الكلام حتى صار رأسا فيه، حتى قال عنه السبكي[٦٠]:(ولا يشك ذو خبرة أنه أعلم أهل الأرض بالكلام)[٦١].

وقد ذكر الجويني عن نفسه فيما نُقِل عنه أنه لم يتكلم في علم الكلام إلا بعد أن أجهد نفسه في حفظه ومدارسته، فقد نقل عنه السبكي قوله:(ما تكلمت في علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضي أبي بكر[٦٢] وحده اثني عشر ألف ورقه)[٦٣].

ونقل الذهبي[٦٤] قوله:(قرأت خمسين ألفا في خمسين ألفاً، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة وركبت البحر الخضم وغصت في الذي نهى أهل الإسلام عنه كل ذلك في طلب الحق..)[٦٥].

---

[٥٩] سير أعلام النبلاء، (١٨/ ٤٦٩)، طبقات الشافعية، (١٦٨/٥).

[٦٠] السبكي: هو عبد الْوَهَّاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تَمام السبكي تَاج الدَّين، لازم الِاشْتِغَال بالفقه وَالْأُصُول والعربية، وَكَانَ ذَا بلاغة وطلاقة، انتهت إليه رياسة الْقَضَاء والمناصب بِالشَّام وَحصل لَهُ بِسَبَب الْقَضَاء محنة بعد محنة وَهُوَ مَعَ ذَلِك فِي غَايَة الثَّبَات، وصنف تصانيف مِنْهَا شرح مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب وَشرح منهاج البيضاوى والطبقات الْكُبْرَى وَالْوُسْطَى وَالصُّغْرَى، (ت:٧٧١هـ). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (١/ ٤١٠)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، (١٠٨/١١).

[٦١] طبقات الشافعية، (١٦٩/٥).

[٦٢] القاضي أبو بكر: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم، المعروف بالباقلاني البصري المتكلم المشهور؛ كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، ومؤيدا اعتقاده وناصرا طريقته، وكان موصوفا بجوده الاستنباط وسرعة الجواب، وكان سيفا على المعتزلة والرافضة والمشبهة، سمع: أحمد بن جعفر القطيعي، وأبا محمد بن ماسي، وطائفة. وحدث عنه: الحافظ أبو ذر الهروي، وأبو جعفر محمد بن أحمد السمناني، والحسين بن حاتم الأصولي. وله عدة مصنفات منها الانتصار للقرآن، وإعجاز القرآن. توفي رحمه الله عام (٤٠٣هـ). انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢٦٩/٤)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٩٠/١٧)، هدية العارفين ٢/ ٩٥، الأعلام ٦/ ١٧٦.

[٦٣] طبقات الشافعية، (١٨٥/٥).

[٦٤] مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأَصْل الفارقي ثمَّ الدمشقي أَبُو عبد الله شمس الدَّين الذهبي الْحَافِظ الْكَبِير وله مصنفات كثيرة، وجَمِيع مصنفاته مَقْبُولَة مَرْغُوب فِيهَا رَحل النَّاس لأَجلهَا وأخذوها عَنهُ وتداولوها وقرأوها وكتبوها فِي حَيَاته وطارت فِي جَمِيع بقاع الأَرْض قال الشوكاني: وَبِالْجُمْلَةِ فَالنَّاس فِي التَّارِيخ من أهل عصره فَمن بعدهمْ عِيَال عَلَيْهِ، ومن مصنفاته: سير أعلام النبلاء وطبقات الْحفاظ وطبقات الْقُرَّاء وتَارِيخ الْإِسْلَام

ويقصد بالبحر الذي خاضه وقد نهى عنه أهل الإسلام (علم الكلام).

- الفقه وأصول الفقه:

نبغ الجويني رحمه الله تعالى في الفقه وفي أصول الفقه، ولم يكن رحمه الله تعالى مجرد حافظ للفروع والأحكام، وإنما وصل إلى درجة الاجتهاد وكان مدققا متقنا[٦٦].

وكتابيه (البرهان في أصول الفقه) و(نهاية المطلب في دراية المذهب) في الفقه من أكبر الشواهد على هذا النبوغ.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:(وكتابه في المذهب هو الذي رفع قدره وفخم أمره)[٦٧].

- الحديث الشريف:

نقل المترجمون لسيرة إمام الحرمين أنه: سمع الحديث من جماعة كثيرة وأجاز له أبو نعيم صاحب الحلية وسمع سنن الدار قطني[٦٨] من ابن عليك[٦٩] وكان يعتمد تلك الأحاديث في مسائل الخلاف ويذكر الجرح والتعديل في الرواية[٧٠]

ورغم ذلك فإن الناظر في كتبه في العقيدة يجد أن استدلاله بالأحاديث عموما قليل جدا؛ فضلا عن كونه قد اتخذ موقفا من الاستدلال بحديث الآحاد في العقائد[٧١].

وسبب هذا الضعف في الاستشهاد بالأحاديث يعود إلى أنه رحمه الله تعالى قد جعل الدلالة العقلية هي الأساس عنده في إثبات العقائد[٧٢].

ولذلك حكم عليه العلماء الذين اطلعوا على استدلاله بالحديث من خلال كتبه بقلة بضاعته فيه.

قال الذهبي رحمه الله تعالى: (كان هذا الإمام مع فرط ذكائه وإمامته في الفروع وأصول المذهب وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به لا متناً ولا إسناداً..)[٧٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيميه: ((إن أبا المعالي مع فرط ذكائه وحرصه على العلم وعلو قدره في فنه كان قليل المعرفة بالآثار النبوية ولعله لم يطالع الموطأ بحال حتى يعلم ما فيه؛ فإنه لم يكن له بالصحيحين البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي والترمذي وأمثال هذه السنن علم أصلاً فكيف بالموطأ ونحوه.

(ت: ٧٤٨هـ). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (٢/ ١١٠)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، (٦٦/٥).

[٦٥] سير أعلام النبلاء، (٤٧١/١٨).

[٦٦] انظر: إمام الحرمين الجويني، للزحيلي،(١٢١).

[٦٧] الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، (٦/ ٣٤٧).

[٦٨] الدار قطني: هذه النسبة إلى دار القطن وكانت محلة كبيرة ببغداد، وهو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الحافظ المشهور؛ كان عالماً حافظاً فقيهاً على مذهب الإمام الشافعي، وكان عارفاً باختلاف الفقهاء ويحفظ كثيراً من دواوين العرب، وصح عنه أنه قال: ما شيء أبغض إلي من علم الكلام. صنف كتبا كثيرة منها: السنن والمختلف والمؤتلف، والعلل، والصفات، وغيرها، وهو أول من صنف القراءات، (ت:٣٨٥هـ). وفيات الأعيان، لابن خلكان، (٢٩٧/٣), سير أعلام النبلاء، (٤٤٩/١٦).

[٦٩] ابن عليك: الحافظ الحجة الإمام، أبو سعد، عبدالرحمن بن الحسن بن عليك، النيسابور، وجمع وصنف (ت:٤٣١هـ)، سير أعلام النبلاء، (٥٠٩/١٧)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر، (٩٦٦/٣).

[٧٠] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٣/ ٣٦٠)

[٧١] اضطرب موقف الجويني في كتبه في الاستدلال بحديث الآحاد في العقائد، فقد أجازه في كتابيه الإرشاد والشامل إذا احتفت به القرائن ولم يخالف العقل، بينما منع الاستدلال به في البرهان. وللتوسع في معرفة طريقته في التعامل مع خبر الآحاد ينظر: منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة، أحمد آل عبد اللطيف، (٤٠٢- ٤٠٦).

[٧٢] منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة، أحمد آل عبد اللطيف، (٤٠٠).

[٧٣] السير أعلام النبلاء، (٤٧١/١٨).

وكان مع حرصه على الاحتجاج في مسائل الخلاف في الفقه إنما عمدته سنن أبي الحسن الدار قطني، وأبو الحسن مع إتمام إمامته في الحديث فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه ويجمع طرقها فإنها هي التي يحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما فكان يستغني عنها في ذلك. فلهذا كان مجرد الاكتفاء بكتابه في هذا الباب يورث جهلاً عظيماً بأصول الإسلام.

واعتبر ذلك بأن كتاب أبي المعالي الذي هو نخبه عمره (نهاية المطلب في دراية المذهب) ليس فيه حديث واحد معزو إلى صحيح البخاري إلا حديثاً واحدا في البسملة وليس ذلك الحديث في البخاري كما ذكره)[٧٤].

د- شيوخه وتلاميذه

أمّا شيوخه فمن أبرزهم:

١. الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، صاحب حلية الأولياء، ت:٤٣٠هـ[٧٥].
٢. أبو عبد الرحمن النيلي: محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن محمد، أحد أئمة خراسان، ت:٤٣٦هـ[٧٦].
٣. الأستاذ المقري أبو عبد الله الخبازي: محمد بن علي بن محمد بن الحسن، ت:٤٤٧هـ[٧٧].
٤. الأستاذ أبو القاسم الإسفراييني: عبد الجبار بن علي بن محمد بن حسكان، المعروف بالإسكافي، ت:٤٥٢هـ[٧٨].
٥. أبو علي القاضي المرووروذي: الحسين بن محمد بن أحمد ت: ٤٦٢هـ[٧٩].

وأمّا تلامذته: فمن أبرزهم:

١. أبو المظفر الخوافي: أحمد بن محمد، ت:٥٠٠هـ[٨٠].
٢. أبو سعد بن أبي صالح المؤذن: إسماعيل بن أحمد بن عبد الملك بن علي بن عبد الصمد النيسابوري، ت:٢٥٢هـ[٨١].
٣. أبو القاسم الأنصاري: سلمان بن ناصر بن عمران، بن محمد بن إسماعيل بن إسحاق بن يزيد ابن زياد بن ميمون بن مهران، صاحب شرح الإرشاد، ت:٥١١هـ[٨٢].
٤. الأستاذ أبو نصر بن الأستاذ أبي القاسم القشيري: عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن، ت:٥١٤هـ[٨٣].
٥. عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الحافظ أبو الحسن الفارسي ثم النيسابوري، ت:٥٢٩هـ[٨٤].

---

[٧٤] مجموع الفتاوى، (٢٩٩/٥).
[٧٥] طبقات الشافعية، (١٨/٤).
[٧٦] طبقات الشافعية، (١٧٨/٤).
[٧٧] تبيين كذب المفتري، (٢٦٤).
[٧٨] تبيين كذب المفتري، (٢٦٥)، طبقات الشافعية، (٩٩/٥).
[٧٩] طبقات الشافعية، (٣٥٦/٤- ٣٥٨). شذرات الذهب، (٣١٠/٣)، وفيات الأعيان،(١٣٤/٢).
[٨٠] تبيين كذب المفتري، (٢٨٨)، طبقات الشافعية، (٦٣/٦).
[٨١] طبقات الشافعية، (٤٤/٧).
[٨٢] طبقات الشافعية، (٩٧/٧).
[٨٣] طبقات الشافعية، (١٦٠/٧).
[٨٤] طبقات الشافعية، (١٧٢/٧).

٦. أبو الحسن الطبري المعروف بالكيا: وهو علي بن محمد بن علي الكيا الهراسي، ت:٥٠٤هـ[٨٥].
٧. أبو حامد الغزالي: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، ت: ٥٠٥هـ[٨٦].

ه- مؤلفاته[٨٧]

تعددت مؤلفات الجويني رحمه الله تعالى، وكان من أبرزها:
١. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، مطبوع، (في علم الكلام).
٢. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، مطبوع، (في علم الكلام).
٣. الشامل في أصول الدين، مطبوع، (في علم الكلام).
٤. العقيدة النظامية، مطبوع، (في علم الكلام).
ويعد من آخر كتب العقيدة التي صنفها وقد تضمن آراء تنسخ ما جاء في الشامل والإرشاد.
٥. مسائل الإمام عبد الحق الصقلي، مخطوط، (في علم الكلام).
٦. البرهان في أصول الفقه، مطبوع، (في أصول الفقه).
٧. التلخيص (مختصر التقريب والإرشاد)، مطبوع. (في أصول الفقه).
٨. الورقات في أصول الفقه، مطبوع، (في أصول الفقه).
٩. نهاية المطلب في دراية المذهب، مخطوط، (في الفقه).
١٠. غياث الأمم في الإمامة المعروف بالغياثي، مطبوع، (في السياسة).
١١. مغيث الخلق في اختيار الأحق، مطبوع، (في الخلاف).
١٢. شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل، مخطوط، (في الأديان).
١٣. كتاب أسماء الله الحسنى، مخطوط، (في العقيدة).

و- وفاته رحمه الله تعالى

مرض إمام الحرمين رحمه الله تعالى فحُمل إلى قرية من أعمال نيسابور، يقال لها بشتنقان[٨٨] موصوفة باعتدال الهواء وخفة الماء، ومات بها ليلة الأربعاء وقت العشاء الآخرة الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، ونقل إلى نيسابور تلك الليلة ودفن من الغد في داره، ثم نقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين فدفن بجنب والده[٨٩].

وقد فزع الناس لموته، وغلقت أبواب البلد وكشفت الرؤوس حتى ما اجترأ أحد من الأعيان يغطى رأسه، وكسر منبره في الجامع وقعد الناس للعزاء أياما وكان طلبته نحو أربعمائة يطوفون في البلد نائحين عليه وكان عمره تسعا وخمسين سنة[٩٠].

وقد انتقد الإمام الذهبي رحمه الله تعالى هذا التصرف من طلبته، وذكر أنه ليس من سمت العلماء، فقال:(هذا كان من زي الأعاجم لا من فعل العلماء المتبعين)[٩١].

فرحم الله إمام الحرمين الجويني وغفر له وتقبل عنه توبته.

المبحث الأول تعقّب شيخ الإسلام على إمام الحرمين بوجه إجمالي في استعمال دليل الحدوث لإثبات

---

[٨٥] تبيين كذب المفتري، (٢٨٨)، طبقات الشافعية، (٢٣٢/٧)،
[٨٦] طبقات الشافعية، (١٩١/٦).
[٨٧] شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣/ ٣٥٩)، وفيات الأعيان (٣/ ١٦٨)، سير أعلام النبلاء، (١٨/ ٤٧٥)، الإمام الجويني إمام الحرمين، للزحيلي (٧٩).
[٨٨] بشتنقان: بالضم ثم السكون وفتح التاء المثناة وكسر النون وقاف من قرى نيسابور وأحد متنزهاتها بينهما فرسخ. معجم البلدان (١/ ٤٢٥).
[٨٩] وفيات الأعيان (٣/ ١٦٩)
[٩٠] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٣/ ٣٦٠).
[٩١] سير أعلام النبلاء، (١٨/ ٤٧٦)

وجود الله عز وجل، ويشمل:

- المطلب الأول: دليل الحدوث لإثبات وجود الله عز وجل
- المطلب الثاني: ذم دليل الحدوث شرعا.
- المطلب الثالث: ذم دليل الحدوث عقلا.

المبحث الثاني: تعقّبه بوجه تفصيلي في استعمال دليل الحدوث لإثبات وجود الله عز وجل، ويشمل:

- المطلب الأول: تعقبه في مسألة ثبوت الجوهر الفرد.
- المطلب الثاني: تعقبه في اعتماده على الاجتماع والافتراق من الأكوان للاستدلال بهما على حدوث الأجسام.
- المطلب الثالث: تعقبه في منعه لحوادث لا أول لها.
- المطلب الرابع: تعقبه في اعتماده على التخصيص للاستدلال به على وجود الله.

المبحث الأول تعقّب شيخ الإسلام على إمام الحرمين بوجه إجمالي في استعمال دليل الحدوث لإثبات وجود الله عز وجل، ويشمل:

المطلب الأول: دليل الحدوث لإثبات وجود الله عز وجل

استدل الجويني رحمه الله تعالى بدليل الحدوث على وجود الله عز وجل، حيث أثبت حدوث العالم بملازمته للأعراض أو بعضها (ما يعرف بالأكوان التي هي: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق) حيث اعتمد هو على الاجتماع والافتراق، واستعمل أربع مقدمات لإثبات حدوث العالم، وهي: إثبات الأعراض[٩٢]، وإثبات حدوثها، وإثبات ملازمة الجواهر[٩٣] للأعراض، وإثبات استحالة حوادث لا أول لها؛ فترتب على هذه المقدمات أن الجواهر لا تسبق الحوادث، وما لا يسبق الحوادث حادث[٩٤].

وتوصل إلى أن ملازمة العالم لمقتضى الجواز من تغيّر أحواله وتشكله على هيئات أخرى، يثبت جوازه ويستحيل معه الحكم بوجوبه وقدمه، وعليه تقرر افتقاره إلى مقتض اقتضاه على ما هو عليه وخصَّصه بالوجود الممكن دون العدم الجائز، وتوصّل إلى أن هذا المخصص هو الله عز وجل[٩٥].

قال الجويني رحمه الله تعالى: (العالم كل ما سوى الله تعالى، وهو أجسام محدودة متناهية المنقطعات، وأعراض قائمة بها، كألوانها وهيئاتها في تركيبها وسائر صفاتها وما شاهدنا منها واتصلت به حواسنا وما غاب منها عن مدرك حواسنا متساوية في ثبوت حكم الجواز لها، ولا شكل يعاين أو يفرض منا. صغر أو كبر، أو قرب أو بعد، أو غاب أو شهد، إلا والعقل قاض بأن تلك الأجسام المشكلة لا

---

[٩٢] العرض: هو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به، انظر التعريفات، للجرجاني، (١٩٢).
وقال شيخ الإسلام: (ولفظ" العرض " في اللغة له معنى وهو ما يعرض ويزول كما قال تعالى:{ يأخذون عرض هذا الأدنى} وعند أهل الاصطلاح الكلامي: قد يراد بالعرض ما يقوم بغيره مطلقا، وقد يراد به ما يقوم بالجسم من الصفات، ويراد به في غير هذا الاصطلاح أمور أخرى) انظر مجموع الفتاوى، (٣٠٠/٩).

[٩٣] الجوهر: (وهو الأساس الذي يشكل للجسم أو المادة ما هي عليه فعلا، وبهذا تملك ضرورة وجود حتمية، بخلاف الأعراض أو الخواص التي تطرأ على الجسم أو المادة) المعجم الفلسفي، مصطفى حسيبة، (١٦٣). وهو ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع، وهو مختصر في خمسة هيولي وصورة وجسم ونفس وعقل، التعريفات للجرجاني، (١٠٨)،

[٩٤] ينظر: الإرشاد،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ)، ت:زكريّا عميرات،(١٣).

[٩٥] ينظر: الإرشاد،(١٦)، والعقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، للجويني، ت:محمد زاهد الكوثري، (المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ)، (١٦)، ولمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، للجويني، (المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٥هـ)، ٨٩.

يستحيل فرض تشكلها على هيئة أخرى. وما سكن منها لم يحل العقل تحركه، وما تحرك منها لم يحل سكونه، وما صودف مرتفعا إلى منتهى سمك من الجو لم يبعد تقدير انخفاضه، وما استدار على النطاق لم يبعد فرض تدواره نائيا عن مجراه وترتب الكواكب على أشكالها يجوز على خلاف هيئاتها وأحوالها. فيتضح بأدنى نظر استمرار مقتضى الجواز على جميعها. وما ثبت جوازه استحال الحكم بوجوبه، ولا ينساغ في عقل موفق اعتقاد قديم عن وفاق، وهو مجوّز غير ممتنع تقديره على خلاف ما هو عليه. فإذا لزم العالم حكم الجواز، استحال القضاء بقدمه، وتقرر أنه مفتقر إلى مقتض اقتضاه على ما هو عليه، وإنما يستغني عن المؤثر ما قضى العقل بوجوبه ولزومه عن مقتض يقتضيه. فأما ما ثبت جوازه وتعارضت فيه جهات الإمكان، فمن المحال ثبوته اتفاقا على جهة منها من غير مقتض)[٩٦].

وكذلك فإن الإمام الجويني رحمه الله تعالى قد اعتمد على فكرة الجوهر الفرد[٩٧] حيث زعم تركّب الأجسام منه، وهو محدث، وبالتالي يكون الجسم المركّب منه محدث، وعليه يترتب إثبات حدوث العالم أيضا[٩٨].

وهذا الإيجاز يعطينا تصوّر سريع لدليل الحدوث عند الإمام الجويني رحمه الله تعالى.

وقد تعقّب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عليه وعلى غيره من المتكلمين في استعمالهم لهذا الدليل وهذه الطريقة التي قد دلّ الشرع والعقل على فسادهما.

قال رحمه الله تعالى: (وقد بسطنا في غير هذا الموضع طرق الناس في إثبات الصانع والنبوة وأن كل طريق تتضمن ما يخالف السنة فإنها باطلة في العقل كما هي مخالفة للشرع. والطريق المشهورة عند المتكلمين هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام. وقد بينا الكلام على هذه في غير موضع وأنها مخالفة للشرع والعقل. وكثير من الناس يعلم أنها بدعة في الشرع لكن لا يعلم فسادها في العقل...)[٩٩]. فبيّن أنها مذمومة عقلا وشرعا.

وسيتم بيان فساد هذه الطريقة من جهة الشرع والعقل في المطلبان الآتيان.

المطلب الثاني: ذم دليل الحدوث شرعا.

صرّح شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن هذه الطريقة بدعة في الدين، فقال: (طريقة الأعراض والحركة والسكون التي مبناها على أن الأجسام محدثة لكونها لا تخلو عن الحوادث وامتناع حوادث لا أول لها طريقة مبتدعة في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة، وطريقة مخطرة مخوفة في العقل؛ بل مذمومة عند طوائف كثيرة وإن لم يعلم بطلانها لكثرة مقدماتها وخفائها والنزاع فيها. .. وهي طريقة باطلة في الشرع والعقل عند محققي الأئمة العالمين بحقائق المعقول والمسموع)[١٠٠].

ثمّ بيّن رحمه الله تعالى وجه بدعيتها فقال: (وأما كون "طريقكم مبتدعة" ما سلكها الأنبياء ولا أتباعهم ولا سلف الأمة؛ فلأن كل من يعرف ما جاء به الرسول - وإن كانت معرفته متوسطة لم يصل في ذلك إلى الغاية - يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس في معرفة الصانع وتوحيده وصدق رسله إلى الاستدلال بثبوت الأعراض، وأنها حادثة ولازمة للأجسام؛ وما لم يخل من الحوادث فهو حادث ؛ لامتناع حوادث لا أول لها. فعلم بالاضطرار أن " هذه الطريق " لم يتكلم بها الرسول ولا دعا إليها ولا أصحابه ولا تكلموا بها ولا دعوا بها الناس. وهذا يوجب العلم الضروري من دين الرسول؛ فإن عند

---

[٩٦] النظامية، (١٦).

[٩٧] الجوهر الفرد: هو المتحيّز الذي لا يقبل القسمة. قال الإيجي:(وقال المتكلمون: لا جوهر إلا المتحيز كما مر، فإمّا أن يقبل القسمة وهو الجسم، أولا يقبلها وهو الجوهر الفرد). المواقف، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٧)، (٣٠٧/٢).

[٩٨] فكرة الزمان عند الأشاعرة لعبد المحسن عبد المقصود محمد سلطان، (٩٢-٩٣).

[٩٩] مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز - عامر الجزار، ط٣ (دار الوفاء، ١٤٢٦هـ)، (٢٦٧/١٦).

[١٠٠] منهاج السنة، تحقيق: محمد رشاد سالم، (مؤسسة قرطبة) (٢١١/١).

الرسول والمؤمنين به أن الله يعرف ويعرف توحيده وصدق رسله بغير هذه الطريق، فدل الشرع دلالة ضرورية على أنه لا حاجة إلى هذه الطريق، ودل ما فيها من مخالفة نصوص الكتاب والسنة على أنها طريق باطلة، فدل الشرع على أنه لا حاجة إليها وأنها باطلة)[١٠١].

وذكر أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بها، ولا أصحابه من بعده، ولا هي طريقة الرسل وأتباعهم، فقال رحمه الله تعالى: (فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه ،ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره، بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم)[١٠٢].

فاستدل بعدم ورود طريقة الأعراض عن الرسول صلى الله عليه وسلم على أمرين:

- على بدعيتها.
- وعلى ضرورة الاستغناء عنها إذ لو كان فيها الخير لدعى الأمة إلى الإيمان بالله من طريقها، إذ لا خير إلا ودل الأمة عليه، ولا شر إلا وحذرها منه صلى الله عليه وسلم.

وبيّن أن من سلكها إنّما سلكها بسبب ضلاله عن الطرق الشرعية الواضحة في الكتاب والسنة، فقال: (الذين سلكوها سلكوها لكونهم لم يسلكوا الطريق النبوية الشرعية، فمن لم يسلك الطرق الشرعية احتاج إلى الطرق البدعية بخلاف من أغناه الله بالكتاب والحكمة)[١٠٣].

ولا ريب أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد حذّر من هذه الطرق البدعية وشنّع عليها كل هذا التشنيع لما استقرّ في نفسه من توارد النصوص الشرعية على الحث على اتباع الشرع والذم والتنفير عن الابتداع في الدين، ومن ذلك:

قول الله عزَّ وجلَّ: {اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ} (الأعراف،٣).

وقوله سبحانه: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}، (الأنعام، ١٥٣).

وقوله سبحانه: {فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ}، (البقرة: ٣٨).

وقوله سبحانه: {فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى} (طه، ١٢٣).

وقوله سبحانه: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً} (الأحزاب، ٣٦).

وقوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}(الحشر، ٧).

وقوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}(النور، ٦٣)

وقوله تعالى: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لا يَعْلَمُون (الجاثية ١٨).

وعن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله ρكان يقول في خطبته: "أمَّا بعد، فإنَّ خيرَ الحديث كتاب الله، وخيرَ الهدي هديُ محمد، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ بدعة ضلالة"[١٠٤].

---

[١٠١] مجموع الفتاوى، (٢٤٠/٦)، جامع الرسائل، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض: دار العطاء، ١٤٢٢هـ)، (٣٢/٢).
[١٠٢] درء تعارض العقل والنقل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ)، (٣٩/١).
[١٠٣] نفسه، (٢٩٤/٧).
[١٠٤] رواه مسلم في صحيحه، (ج٣، ١١)، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، برقم: (٢٠٤٢).

وقال ρ في حديث العرباض بن سارية: ". ..فعليكم بسُنَّتِي وسُنَّة الخلفاء المهديين الراشدين، تَمسَّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة"[١٠٥]

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ"[١٠٦]، وفي لفظ لمسلم: "مَن عمل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو ردٌّ".

وقال ابن مسعود: (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم)[١٠٧].

وقال ابن عباس: (عليك بالاستقامة، اتبع ولا تبتدع، اتبع الأثر الأول ولا تبتدع)[١٠٨].

وقال ابن أبي العز الحنفي: (والعبادات مبناها على السنة والاتباع لا على الهوى والابتداع)[١٠٩].

وقال ابن المبارك[١١٠]: (لا يظهر على أحد شيء من نور الإيمان إلا باتباع السنة ومجانبة البدعة)[١١١].

وقال البربهاري[١١٢]: (واعلم رحمك الله أن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب إنما العلم من اتبع العلم والسنن وإن كان قليل العلم والكتب، ومن خلفَ الكتاب والسنة فهو صاحب بدعة وإن كان كثير العلم والكتب)[١١٣].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (ولا يجوز لأحد أن يعدل عما جاء في الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها إلى ما أحدثه بعض الناس مما قد يتضمن خلاف ذلك أو يوقع الناس في خلاف ذلك، وليس لأحد أن يضع للناس عقيدة ولا عبادة من عنده؛ بل عليه أن يتبع ولا يبتدع ويقتدي ولا يبتدي، فإن الله سبحانه بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا. وقال له: { قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي }(يوسف، ١٠٨)، وقال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا}(المائدة٣)، والنبي صلى

---

[١٠٥] رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٩)، (٣٢٩/٤)، وهو حديث حسن وإسناده حسن.

[١٠٦] متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، برقم (٢٦٩٧)، (٢٤١/٣). ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، برقم (٤٥٨٩)، (١٣٢/٥).

[١٠٧] السنة للمروزي، تحقيق: سالم أحمد السلفي. (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨هـ).

[١٠٨] ذم الكلام وأهله، عبد الله الأنصاري، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٨هـ)، (١٨٥/٢).

[١٠٩] شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء، (دار السلام، ١٤٢٦هـ)، (٢٣٧).

[١١٠] عبد الله بن المبارك: هو الإمام العلم أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم المروزي الفقيه الحافظ الزاهد ذو المناقب، ولد سنة (١١٨هـ)، تفقه على سفيان الثوري ومالك بن أنس رضى الله عنهما، وصنف التصانيف الكثيرة وله نحو من عشرين ألف حديثا، قال أحمد بن حنبل لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه، وقال شعبة ما قدم علينا مثله، وقد صُنّف في مناقبه، وكان يحج عاما ويغزو عاما، توفي ببلدة هيت بعد عودته من الغزو سنة (١٨١هـ) وله (٦٣)سنة. للاستزادة انظر: شذرات الذهب، (٢٩٥/١)، وفيات الأعيان، (٣٢/٣). تذكرة الحفاظ، للذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، (٢٠١/١) (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

[١١١] مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن قيم الجوزية، ط٢(بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٣هـ)، (١٢٠/٣).

[١١٢] البربهاري: الحسن بن علي بن خلف أبو محمد البربهاري، أحد الأئمة العارفين والحفاظ للأصول المتقين والثقات المؤمنين، ولد سنة (٢٣٣هـ)، وكان له صيت عظيم وحرمة تامة أخذ عن المروذي وصحب سهل بن عبد الله التستري وصنف التصانيف ومنها شرح السنة، وكان المخالفون يغلظون قلب الدولة عليه، وتوفي سنة (٣٢٩هـ).للاستزادة انظر: شذرات الذهب، (٢/ ٣١٩)، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، (١٦/٢).

[١١٣] شرح السنة، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني، (الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٨هـ)، (٤٥).

الله عليه وسلم علم المسلمين ما يحتاجون إليه في دينهم، فيأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها)[١١٤].

ولا عجب بعد كلامه هذا أن يُبدّع ويشنّع على طرق المتكلمين التي سلكوها لإثبات وجود الله عز وجل حين خالفت هدي الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة.

المطلب الثالث: ذم دليل الحدوث عقلا.

١. ذلك أن هذا الدليل قد اشتمل على مقدمات ضرورية بدهية معلومة، لا حاجة لإثباتها والتدليل عليها.

قال شيخ الإسلام: (إثبات الفاعل مبني على مقدمتين ضروريتين إحداهما أن الإنسان محدث والثانية أن المحدث لا بد له من محدث.

... أمّا المقدّمة الأولى وهو أن الإنسان والثمار والمطر والسحاب ونحو ذلك محدث فهذه مقدمة معلومة بالمشاهدة والضرورة، فإن حدوث الحوادث مشهود)[١١٥].

ورغم كونها مقدمة معلومة بالمشاهدة والضرورة إلا أنهم اتعبوا أنفسهم في إثباتها وبيانها، وذلك نتيجة طبيعية لإعراضهم عن طريقة القرآن الجليّة الواضحة التي يسهل فهمها وتصورها على كل الناس، وذلك لكونها طريقة ربانية توافق الفطرة ولا تخالف ما علم حسا وضرورة.

قال رحمه الله تعالى: (الطريقة المذكورة في القرآن هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات المعلوم حدوثها بالمشاهدة ونحوها على وجود الخالق سبحانه وتعالى، فحدوث الإنسان يستدل به على المحدث، لا يحتاج أن يستدل على حدوثه بمقارنة التغير أو الحوادث له ووجوب تناهي الحوادث.

والفرق بين الاستدلال بحدوثه والاستدلال على حدوثه بيّن، والذي في القرآن هو الأوّل لا الثاني كما قال تعالى ﴿أَم خُلِقُواْ مِن غَيرِ شَيءٍ أَم هُمُ ٱلخَٰلِقُونَ ﴾[الطور: ٣٥]

فنفس حدوث الحيوان والنبات والمعدن والمطر والسحاب ونحو ذلك معلوم بالضرورة بل مشهود لا يحتاج إلى دليل، وإنما يعلم بالدليل ما لم يعلم بالحس وبالضرورة،

والعلم بحدوث هذه المحدثات علم ضروري لا يحتاج إلى دليل، وذلك معلوم بالحس أو بالضرورة إما بإخبار يفيد العلم الضروري أو غير ذلك من العلوم الضرورية)[١١٦].

٢. أن هذا الدليل صار أشد غموضا وتعقيدا من المدلول عليه وهو وجود الله عز وجل، والأدلة إنّما تنصب للدلالة على المدلول بطريق أبين وأوضح وأظهر من نفس المدلول عليه، فإذا صار الدليل أعقد وأغمض من المدلول عليه، كان هذا قدحا في الدليل من جهة العقل.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (إن إثبات الصانع لا يفتقر إلى حدوث الأجسام، كما تقدم بل نفس ما يشهد حدوثه من الحوادث يغنى عن ذلك، والعلم بأن الحادث يفتقر إلى المحدث هو من أبين العلوم الضرورية وهو أبين من افتقار الممكن إلى المرجح، فلا يحتاج أن يقرر ذلك بأن الحدوث ممكن أو أنه كان يمكن حدوثه على غير ذلك الوجه فتخصيصه بوجه دون وجه ممكن جائز الطرفين فيحتاج إلى مرجح مخصص بأحدهما.

وهذه الطريقة يسلكها من متأخري أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية ومن وافقهم على ذلك من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم.

وقد نبهنا على أنها وإن كانت صحيحة فإنها تطويل بلا فائدة فيه واستدلال على الأظهر بالأخفى

---

[١١٤] مجموع الفتاوى، (٤٩٠/١١).

[١١٥] درء تعارض العقل والنقل، (٢١٩/٧).

[١١٦] المصدر السابق (٣١٢/٨)

وعلى الأقوى بالأضعف كما لا يحد الشيء بما هو أخفى منه)[١١٧].

وقال رحمه الله تعالى أيضا: (والمقصود هنا التنبيه على أصول هؤلاء التي هي عمدتهم وعليها بنوا دينهم الحق وما أدخلوه فيه من البدع، وأن ذلك إما أن يكون باطلا وإما أن يكون حقا طولوه بما لا ينفع بل قد يضر، واستدلوا على الجلي بالخفي بمنزلة من يحد الشيء بما هو أخفى منه.

وإذا كانت الحدود والأدلة إنما يراد بها البيان والتعريف والدلالة للنصوص الإلهية، تبين أن من عارض تلك الطرق الشرعية معقولها ومنقولها بمثل هذه الطرق البدعية بل عدل عنها إليها كان في ضلال مبين كما هو الواقع في الوجود، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل { وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ وَيَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ} (سورة يونس ٢٥))[١١٨].

ومن أوجه غموض هذا الدليل وتعقيده جحده لما هو معلوم مشاهد مع التكلّف في إثبات ما ليس بمعلوم ولا مشهود، وهذا الذي أنكره عليهم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وافترض عليهم أن يكون ما استعملوه من مقدمات في بيان هذا الدليل في غاية الوضوح والبيان ليصل بها المراد، فقال: (تلك المقدمات يجب أن تكون بيّنة أوليّة معلومة بالبديهة، فطريقهم تضمّن جحد المعلوم وهو حدوث الأعيان الحادثة وهذا معلوم للخلق، وإثبات ما ليس بمعلوم بل هو باطل، وأنّ الإحداث لها إنما هو جمع وتفريق للجواهر وأنه إحداث أعراض فقط.

ولهذا كان استدلالهم بطريقة الجواهر والأعراض على هذا الوجه مما أنكره عليهم أئمة الدين وبينوا أنهم مبتدعون في ذلك، بل بينوا ضلالهم شرعا وعقلا كما بسط كلام السلف والأئمة عليهم في غير هذا الموضع إذ هو كثير. فالقرآن استدل بما هو معلوم للخلق من أنه {خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ}(العلق، ٢). وهؤلاء جاءوا إلى هذا المعلوم فزعموا أنه غير معلوم بل هو مشكوك فيه، ثم زعموا أنهم يذكرون الدليل الذي به يصير معلوما، فذكروا دليلا باطلا لا يدل على حدوثه بل يظن أنه دليل وهو شبهة ولها لوازم فاسدة.

فأنكروا المعلوم بالعقل ثم الشرع، وادعوا طريقا معلومة بالعقل وهي باطلة في العقل والشرع، فضاهوا الذين قال الله فيهم ﴿وَقَالُواْ لَو كُنَّا نَسمَعُ أَو نَعقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [المُلك: ١٠])[١١٩].

٣. من أوجه ذمّ دليل الحدوث والقدح فيه عقلا اختلاف القائلين به في تقرير مقدماته اختلافا يوجب التنازع وتخطئة كل فريق منهم للآخر، وزعمه أن مسلكه هو الصواب الذي لا يتم المقصود إلا به، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (هذه الطرق كثيرة المقدمات ينقطع السالكون فيها كثيرا قبل الوصول، ومقدماتها في الغالب إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكياء، ولهذا لا يتفق منهم اثنان رئيسان على جميع مقدمات دليل إلا نادرا، فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يعرف إلا بطريقته)[١٢٠].

٤. ومن أوجه ذمه عقلا التزام القائلين به بلوازم باطلة عقلا، فهم إمّا مضطّرون للتسليم بنقيض ما أرادوه من القول بقدم العالم، أو مضطّرون لالتزام لوازم معلومة الفساد عقلا وشرعا من مثل نفي صفات الله عز وجل، وادّعاء فناء الجنة والنار أو فناء حركات أهلهما، وادّعاء أن خلق الله إنّما هو مجرد إحداث أعراض في الجواهر وليس هو خلق أعيان جديدة. .. إلى آخر ما التزموه أو لزمهم بهذا

---

[١١٧] المصدر السابق (٩٦/٣).
[١١٨] المصدر السابق(١٧٠/٩).
[١١٩] مجموع الفتاوى، (٢٦١/١٦).
[١٢٠] المصدر السابق، (٢٢/٢).

الدليل.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (بل المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقا؛ ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين لازم له: إمّا أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم فتتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم، وإمّا أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل كما التزم جهم[١٢١] لأجلها فناء الجنة والنار، والتزم لأجلها أبو الهذيل[١٢٢] انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها كالأشعري وغيره أن الماء والهواء والتراب والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك)[١٢٣].

وقال رحمه الله تعالى: (فطريقتهم التي أثبتوا بها أنه خالق للخلق مرسل للرسل إذا حققت عليهم وجد لازمها أنه ليس بخالق ولا مرسل، فيبقى المسلم العاقل إذا تبين له حقيقة الأمر وكيف انقلب العقل والسمع على هؤلاء متعجبا.

ولهذا تسلّط عليهم بها أعداء الإسلام من الفلاسفة والملاحدة وغيرهم، لمّا بينوا أنه لا يثبت بها خلق ولا إرسال فادّعى أولئك قدم العالم وأثبتوا موجبا بذاته. ..)[١٢٤].

المبحث الثاني: تعقّبه بوجه تفصيلي في استعمال دليل الحدوث لإثبات وجود الله عز وجل.

المطلب الأول: تعقّبه في مسألة ثبوت الجوهر الفرد

تعدُّ فكرة الجوهر الفرد - الجزء الذي لا يتجزأ- قاعدة تأسس عليها دليل الحدوث عند الإمام الجويني رحمه الله تعالى وغيره من الأشاعرة، واعتبر ذلك أمرا متفقا عليه بين الإسلاميين فقال رحمه الله تعالى: (اتفق الإسلاميون على أن الأجسام تتناهى في تجزئها حتى تصير أفرادا، وكل جزء لا يتجزأ فليس له طرف واحد وجزء شائع لا يتميز)[١٢٥].

وبنوا هذا الدليل عليه، حيث زعموا تركّب الأجسام منه، وهو محدث، وبالتالي يكون الجسم المركّب منه محدث، وعلى ذلك يترتب إثبات حدوث العالم[١٢٦].

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذا البناء للدليل عندهم فقال: (وأما الأشعرية فإنهم رأوا أن التصديق بوجود الباري تعالى لا يكون إلا بالعقل، لكن سلكوا في ذلك طرقا ليست هي الطرق الشرعيّة التي نبّه الله عليها ودعا الناس إلى الإيمان به من قبلها؛ وذلك أن طريقهم المشهورة انبنت على بيان أن

---

[١٢١] جهم: هو جهم بن صفوان: أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي، الكاتب المتكلم أس الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، وكان ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن، ويقول: الإيمان عقد بالقلب، وإن تلفظ بالكفر. هلك في زمان صغار التابعين سنة ١٢٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة)، (٢٦/٦). ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (٤٢٦/١). لسان الميزان لابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (٥٠١/٢) (مكتب المطبوعات الإسلامية)،.

[١٢٢] أبو الهذيل: هو محمد بن الهذيل البصري العلاف، رأس المعتزلة، وصاحب التصانيف، زعم أن نعيم الجنة وعذاب النار ينتهي، وأنكر الصفات المقدسة حتى العلم والقدرة، وأخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء الغزال، وطال عمره حتى جاوز التسعين. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٤٢/١٠)، لسان الميزان، لابن حجر (٥٦١/٧). وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، (٢٦٥/٤)، (بيروت: دار صادر، ١٩٧١)،.

[١٢٣] الدرء، (٣٩/١)، المجموع (٣٠٤/٣)، الفتاوى الكبرى، (دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ)، ت: محمد عبدالقادر عطا - مصطفى عبدالقادر عطا، (١٣٥/١). ولمعرفة اللوازم الفاسدة التي التزم بها القائلين بدليل الحدوث ينظر المراجع السابقة بالإضافة إلى كتاب: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، لعبد الرحيم السلمي، (جدة: مركز تأصيل للدراسات والبحوث، ١٤٣٥هـ)، (١٧٩).

[١٢٤] شرح العقيدة الأصبهانية، تحقيق: محمد السعوي، (الرياض: دار المنهاج، ١٤٢٨هـ)، (٣٧٩).

[١٢٥] الشامل ص٣٦

[١٢٦] فكرة الزمان عند الأشاعرة لعبد المحسن عبد المقصود محمد سلطان، (٩٢-٩٣).

العالم محدث، وانبنى عندهم حدوث العالم على القول بتركيب الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، وأن الجزء الذي لا يتجزأ محدث بحدوثه)[١٢٧].

وقد تعقّب شيخ الإسلام على إمام الحرمين في ذلك بالآتي:

١. تعقّبه بوقوع الاختلاف في ثبوت الجوهر الفرد

بيّن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وقوع الاختلاف في إثبات الجوهر الفرد، فأهل الكلام قد اختلفوا فيه ولم يحصل بينهم اتفاق على إثباته أو نفيه، فقال: (وكذلك القول في العقليات المحضة كمسألة الجوهر الفرد وتماثل الأجسام وبقاء الأعراض ودوام الحوادث في الماضي أو المستقبل أو غير ذلك كل هذه مسائل عقلية قد تنازع فيها العقلاء، وهذا باب واسع فأهل العقليات من أهل النفي والإثبات كل منهم يدعى أن العقل دل على قوله المناقض لقول الآخر)[١٢٨].

وقال رحمه الله تعالى: (وقد نفى الجوهر الفرد من أئمة المتكلمين من ليسوا دون من أثبته؛ بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك)[١٢٩].

والمشكلة أنّ هذا الاختلاف لم يقتصر على مجرد مثبت ونافٍ، بل حتى بعض من ذهب إلى إثبات الجوهر الفرد أوّلا، فإنّ أمره قد آل أخيرا إلى الحيرة والاضطراب في ثبوته، والجويني رحمه الله تعالى كان ممن خامرتهم هذه الحيرة مؤخرا.

قال شيخ الإسلام: (وكثير من حذّاق النّظّار حار في هذه المسائل حتى أذكياء الطوائف كأبي الحسين البصري وأبي المعالي الجويني وأبي عبدالله بن الخطيب حاروا في مسألة الجوهر الفرد فتوقفوا فيها تارة، وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى، فإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب)[١٣٠].

وقال: (وأذكياء المتأخرين: مثل أبي الحسين البصري و أبي المعالي الجويني و أبي عبد الله الرازي: كانوا متوقفين في آخر أمرهم في إثبات الجوهر الفرد، فإذا كان الأمر هكذا لم يمكن أحدا أن يطالب بدليل على حدوث الحيوان باعتبار تركبه من الجواهر أو المادة والصورة حتى يثبت ذلك أولا)[١٣١]

وقال: (وأيضا فإنه أطبق أئمة الإسلام على ذم من بنى دينه على الكلام في الجواهر والأعراض، ثم هؤلاء الذين ادعوا توقف الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر على ثبوته قد شكوا فيه وقد نفوه في آخر عمرهم كإمام المتأخرين من المعتزلة أبي الحسين البصري، وإمام المتأخرين من الأشعرية أبي المعالي الجويني، وإمام المتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين أبي عبد الله الرازي)[١٣٢].

وأسوق هنا نصّا صريحا واضحا لإمام الحرمين رحمه الله تعالى يبين هذه الحيرة العقلية التي حصلت له بشأن الجوهر الفرد حيث قال: (لا يجول العقل في كل شيء بل يقف في أشياء وينفذ في أشياء. .. فالقول الضابط في مقصود الفصل أن كل ما يتجه فيه تقسيم مضبوط وينقدح تعيين أحدهما فهو الذي يتطرق العقل إليه، وما لا ينضبط فيه التقسيم أو ينضبط ولا يهتدي العقل مع الفكر الطويل إلى تعيين أحدهما فهو من محارات العقل، وبيان ذلك بمثالين. .. وأمّا المثال الثاني فهو أن من نظر وقد عنَّ له تقسيم بين نفى وإثبات في أن الجوهر هل يجوز أن يخلو عن الألوان أم لا؟ فهذا تقسيم منضبط ؛ ولكن العقل لا

---

[١٢٧] الدرء، (٧١/٩).
[١٢٨] الدرء، (١٩٣/١).
[١٢٩] بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، (٢٨٤).
[١٣٠] الدرء، (١٥٨/١).
[١٣١] الدرء، (٣٢١/٨)، والمنهاج، (٨٠/٢).
[١٣٢] بيان تلبيس الجهمية، (٢٨٣).

يعين أحد القسمين وإن تمادى فيه فكر العاقل أبد الآباد. ومن أراد أن يأخذ ذلك من القياس على الأكوان فقد نأى عن مسلك العقل فليس في العقل قياس.

والتحقيق فيه أنّ النّظر الذي اقتضى استحالة العرو عن الأكوان إن قام في الألوان أغناك عن الاستشهاد بالأكوان، فإذا لم يقم في الألوان فالعقل لا يحكم على الأكوان بحكم الألوان من غير بصيرة)[١٣٣].

فهذا النّص يكشف لنا كيف أنّ الإمام الجويني رحمه الله تعالى قد تحيّر في مسألة الجوهر الفرد وجعل دقائقه من الأمور التي لا يستطيع العقل أن يعيّن فيها قولا من الأقوال التي تعنّ له وإن أمضى عمره في ذلك.

فكيف يسوغ بعد ذلك أن يُبنى الإيمان بوجود الله عزّ وجل - أصل الأصول- على أمر يحار العقل فيه إلى حدّ العجز عن القطع فيه بحكم مع أنه ادعى الإجماع في بعض كتبه على وجوده؟!!

٢. تعقّبه في جعل من أنكر الجوهر الفرد من أهل الإلحاد

بيّن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنّ الإمام الجويني رحمه الله لمّا كان قد جعل الدليل على إثبات وجود الله سبحانه وتعالى هو دليل الحدوث، وكان قد علّق هذا الدليل على إثبات الجوهر الفرد، فمن أثبته فقد أثبت وجود الله، ومن أنكره فقد أنكر الدليل وبالتالي أنكر وجود الله، صار إنكار الجوهر الفرد يؤدي إلى الإلحاد.

لذلك قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (وأمّا من قال إنّ نفيه هو قول أهل الإلحاد، وإن القول بعدم تماثل الأجسام ونحو ذلك هو من أقوال أهل الإلحاد فهذا من أقوال المتكلمين كصاحب الإرشاد ونحوه ممن يظن أن هذا الدليل الذي سلكوه في إثبات حدوث العالم هو أصل الدين، فما يفضي إلى إبطال هذا الدليل لا يكون إلا من أقوال الملحدين. ...)[١٣٤].

فبيّن رحمه الله تعالى أنّ السبب لهذه النتيجة التي تضمّنها كلام الجويني هو الظنون الواهمة، فإنّه لمّا ظنّ أنّ إثبات وجود الله سبحانه وتعالى يكون بدليل الحدوث المتعلّق بإثبات الجوهر الفرد، كان من أنكر الجوهر الفرد من أهل الإلحاد.

وهذا الكلام ظنٌّ وتخرّص بالباطل، لأن الكتاب والسنة لم تأت به، ولم تدع إلى الإيمان بالله عن طريقه.

وبيّن رحمه الله تعالى أن مثل هذه المسائل الأصل ألا يكون فيها تبديع أو تفسيق فضلا عن أن يسمى منكرها ملحدا فقال: (وكتنازع الناس في دقيق الكلام كمسألة الجوهر الفرد، وتماثل الأجسام، وبقاء الأعراض ونحو ذلك فليس في هذا تكفير ولا تفسيق)[١٣٥].

وعزا رحمه الله تعالى منشأ هذا التعصب وهذ الإطلاق إلى عكوف القائلين به على علوم شيوخهم والاكتفاء بها، مع التقصير عن معرفة مواقف الصحابة والتابعين من مثل هذه الأمور، وهل كانت معلومة معروفة عندهم أم أنها ابتدعت من بعدهم؟

فقال: (وبعض المصنفين في الكلام يجعل إثبات الجوهر الفرد هو قول المسلمين وأن نفيه هو قول الملحدين؛ وهذا لأن هؤلاء لم يعرفوا من الأقوال المنسوبة إلى المسلمين إلا ما وجدوه في كتب شيوخهم أهل الكلام المحدث في الدين الذي ذمه السلف والأئمة. .. وإلا فالقول بأن الأجسام مركبة من الجواهر

---

[١٣٣] البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، ط٤:(مصر: المنصورة، دار الوفاء، ١٤١٨)، (١١١/١-١١٣).

[١٣٤] الدرء، (٣٠٣/١).

[١٣٥] منهاج السنة، (٥٠/٥).

المنفردة قول لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين)[١٣٦].

والمتأمّل في كلام الإمام الجويني - غفر الله لنا وله- يجد نفسه حائرا متسائلا: هل ورد النصّ في الدين على هذا الجوهر الفرد سواء في الكتاب أو السنة أو أقوال سلف الأئمة حتى يسوغ أن يسمّى من أنكروه بأهل الإلحاد؟!!

ويجيب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى على ذلك قائلا: (أنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين لم يبنوا شيئا من أمر الدين على ثبوت الجوهر الفرد ولا انتفائه، وليس المراد بذلك أنهم لم ينطقوا بهذا اللفظ، فإنه قد تجدد بعدهم ألفاظ اصطلاحية يعبر بها عما دل عليه كلامهم في الجملة، وذلك بمنزلة تنوع اللغات وتركيب الألفاظ المفردات.

وإنما المقصود أن المعنى الذي يقصده المثبتة والنفاة بلفظ الجوهر الفرد لم يبن عليها أحد من سلف الأمة وأئمتها مسألة واحدة من مسائل الدين، ولا ربطوا بذلك حكما علميا ولا عمليا، فدعوى المدعى انبناء أصل الإيمان بالله واليوم الآخر على ذلك يضاهي دعوى المدعي أنما بينوه من الإيمان بالله واليوم الآخر ليس هو على ما بينوه، بل إما أنهم ما كانوا يعلمون الحق، أو يجوزوا الكذب في هذا الباب لمصلحة الجمهور كما يقول نحو ذلك من يقوله من المنافقين من المتفلسفة والقرامطة ونحوهم من الباطنية، فإنهم إذا أثبتوا من أصول الدين ما يعلم بالاضطرار أنه ليس من أصول الدين لزم قطعا تغيير الدين وتبديله وبهذا زاد أهل هذا الفن في الدين ونقصوا منه علما وعملا وإذا كان كذلك لم يكن الخوض في هذه المسألة مما يبنى الدين عليه بل مسألة من مسائل الأمور الطبيعية كالقول في غيرها من أحكام الأجسام الكلية)[١٣٧].

٣. تعقّبه في أصل إثبات الجوهر الفرد وأن انقسام الأجسام لا ينتهي إليه وإنما ينتهي بالاستحالة

ذكر الجويني كما ذكر سابقا أن الأجسام تنقسم حتى تتناهى إلى الجوهر الفرد، وتقف عنده، قال رحمه الله تعالى: (اتفق الإسلاميون على أن الأجسام تتناهى في تجزئها حتى تصير أفرادا، وكل جزء لا يتجزأ فليس له طرف واحد وجزء شائع لا يتميز)[١٣٨].

حيث بيّن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن القائلين بالجوهر الفرد يرون أن الأجسام تنقسم حتى تصل إليه وتقف عنده، وبذلك فهي لا تستحيل من حقيقة إلى أخرى، فقال: (فمثبتة الجوهر الفرد يقولون لا تستحيل حقيقة إلى حقيقة أخرى ولا تنقلب الأجناس، بل الجواهر يغير الله عز وجل تركيبها وهي باقية)[١٣٩].

ثمّ بيّن رحمه الله تعالى أن هذا خلافا للصواب، إذ الصواب المعلوم المشاهد أن الأجسام تستحيل من حقيقة إلى أخرى، فقال: (وهؤلاء يقولون إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض، بل الجواهر التي كانت مثلا في الأول هي بعينها باقية في الثاني وإنما تغيرت أعراضها، وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء أئمة الدين وغيرهم من العقلاء من استحالة بعض الأجسام إلى بعض كاستحالة الإنسان وغيره من الحيوان بالموت ترابا، واستحالة الدم والميتة والخنزير وغيرها من الأجسام النجسة ملحا أو رمادا، واستحالة العذرات ترابا، واستحالة العصير خمرا ثم استحالة الخمر خلا، واستحالة ما يأكله الإنسان ويشربه بولا ودما وغائطا ونحو ذلك)[١٤٠].

---

[١٣٦] المنهاج، (٢/٧٨).
[١٣٧] بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، (مؤسسة قرطبة)، (٢٨٣).
[١٣٨] الشامل ص٣٦
[١٣٩] المنهاج، (٢/٤١٥).
[١٤٠] المنهاج (١/١٣٣ - ٢/٧٩ - ١٢٦/٢).

والواقع العلمي يشهد لما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من أن انقسام المواد ينتهي بالاستحالة من مادة إلى أخرى وليس إلى ما ذهب إليه هؤلاء المتكلمون من انتهاءه إلى الجوهر الفرد[١٤١].

٤. تعقبه في تماثل الجواهر من كل وجه

فقد ذهب الجويني رحمه الله تعالى إلى أن الجواهر -الأجسام- كلها متماثلة (لاستوائها في صفات الأنفس، إذ لا يستبد جوهر عن جوهر بالتحيز وقبول الأعراض إلى غير ذلك من صفات الأنفس)[١٤٢].

وعلى هذا فإنه ذهب إلى أن الهواء لا يختلف عن النار، والماء لا يختلف عن الصخر ونحو ذلك، إذ كل ذلك جواهر متماثلة وإنما الاختلاف في أعراضها وصفاتها[١٤٣].

وقد تعقّبه شيخ الإسلام بالآتي:

أ- بيّن رحمه الله أن قول الجويني- وغيره من الأشاعرة- بتماثل الأجسام إنّما هو قول دخيل عليهم تلقّوه عن المعتزلة[١٤٤].

ب- وأن القول بتماثل الأجسام مطلقا من أفسد الأقوال؛ لمخالفته الحس والعقل، فإن الجواهر والأجسام كالأعراض في تماثلها واختلافها، فإنها تتماثل تارة وتختلف أخرى[١٤٥].

ج- بيّن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنّ قولهم بأن الجواهر لا يمكن أن تختلف في صفات النفس –والتي هي التحيز وقبول العرض والقيام بالنفس-، وإنما تختلف في صفات المعاني فقط، أنّه قول فاسد لا حقيقة له مشابه لكلام أهل المنطق حين فرّقوا بين الصفات الذاتية واللّازمة للماهية، لأنّهم بذلك جعلوها في حكم المطلق، والكلام في المطلق لا وجود له في الخارج، وأمّا في حقيقة الأمر فإنّ الواقع يشهد باختلاف الماء عن النار وعن الهواء والتراب والفرس والذهب ونحوه[١٤٦].

د- بيّن رحمه الله تعالى أنّ ليس مجرد هذه الصفات النفسية هي التي تتمايز بها حقيقة الأشياء، فليس حقيقة النار مجرد كونها متحيزة قابلة للعرض قائمة بالنفس بل هذا من لوازمها[١٤٧]، (والنار لم تكن أجزاؤه قط عارية عن كونها نارا، بل النار لازمة لها)[١٤٨].

ه- ذكر رحمه الله تعالى إخبار القرآن بنفي تساوي بعض الأجسام وتماثلها[١٤٩]، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَستَوِي ٱلأَعمَىٰ وَٱلبَصِيرُ ١٩وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ٢٠وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلحَرُورُ ٢١وَمَا يَستَوِي ٱلأَحيَاءُ وَلَا ٱلأَمۡوَٰتُ﴾[فاطر: ١٩- ٢٢]

وقوله تعالى: ﴿ هَل يَستَوِي ٱلَّذِينَ يَعلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعلَمُونَ﴾[الزُّمَر: ٩].

وقوله تعالى ﴿لَيسُواْ سَوَاء ﴾[آل عمران: ١١٣].

وقوله تعالى: ﴿لَا يَستَوِي أَصحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصحَٰبُ ٱلجَنَّةِ ﴾[الحشر: ٢٠].

وقال تعالى ﴿وَإِن تَتَوَلَّواْ يَستَبدِل قَومًا غَيرَكُم ثُمَّ لَا يَكُونُواْ أَمثَٰلَكُم ٣٨﴾[محمد: ٣٨].

---

[١٤١] انظر الكمال الإلهي بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم، عبد الله الأحمدي، (الكويت: مكتبة أهل الأثر، ١٤٣٤هـ)، (٦١٣).

[١٤٢] الإرشاد، (٢٠).

[١٤٣] الشامل، (٤٣).

[١٤٤] انظر: درء التعارض، (١٩٢/٥)، وقد صرّح القاضي عبد الجبار المعتزلي بتماثل الأجسام في شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط٢(القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٣١هـ)، (٢١٠).

[١٤٥] المصدر السابق (١٩٢/٥).

[١٤٦] المصدر السابق (١٩٢/٥).

[١٤٧] المصدر السابق (١٩٢/٥).

[١٤٨] المصدر السابق (١٩٥/٥).

[١٤٩] المصدر السابق (١٩٤/٥).

فنفى سبحانه وتعالى في كتابه أن يكون بعض الأجسام مثلا أو مساويا لغيره.

و- ثمّ بيّن لهم أخيرا أنّهم وإن قالوا بأن الاختلاف لا يكون بالذوات والأجسام، وإنّما يكون بمجرد الأعراض؛ فإنّ من الأعراض ما يكون لازما لنوع الجسم أو للجسم المعيّن كما يلزم الحيوان أنّه حساس متحرك بالإرادة، ويلزم الإنسان أنّه ناطق، وكما يلزم الإنسان المعيّن ما يخصه من إحساسه وقوة تحركه بالإرادة ونطقه وغير ذلك من الأمور المعينة التي لا يشركه في عينها غيره، فهذا لا يجوز أن يكون عارضًا له؛ إذ هو لازم له، وما يعقل جسم مجرد عن جميع هذه الصفات عرضت له بعد ذلك.

فإذا كانت الأجسام تختلف بالأعراض، وهي لازمة لها، كان من لوازمها أن تكون مختلفة)[١٥٠]، فكيف يقال بعدها أن الأشياء متماثلة.

(وتمام هذا أن الأشياء تتماثل وتختلف بذواتها لا نحتاج أن نقول: تتماثل في ذواتها والذات تختلف بصفاتها؛ ولهذا كان الصواب أن الرب سبحانه غير مماثل لخلقه بل هو مخالف لهم بذاته، لا نقول: إنه مساو لهم بذاته وإنّما خالفهم بصفاته)[١٥١].

٥. تعقبه في أن إثبات الجوهر الفرد يلزم عنه أن الله لم يخلق شيئا بعدها

وذلك أنّ أهل الكلام لمّا قالوا بتركب الأجسام من الجواهر الفردة - وهي الأجزاء التي لا تتجزأ-، وزعموا أنّها متماثلة باقية، صار الخلق بعدها لا يعني إحداث جواهر جديدة؛ وإنّما هو مجرد إحداث أعراض وصفات في نفس هذه الجواهر.

قال الإمام الجويني رحمه الله تعالى: (ويستحيل أن يكون المقدور عين الجوهر، إذ الجوهر مستمر الوجود، ولا تتعلق القدرة إلا بأثر من الآثار يتجدد، ووجود الجوهر ليس بأثر متجدد)[١٥٢].

وهذا هو الذي فهمته الدكتورة فوقية عن الإمام الجويني رحمه الله تعالى، فقالت: (ونستطيع أن نقول إن الإمام قد قال بعملية خلق مستمر في الوجود، إذ الجوهر وهو العنصر الباقي من الموجود الحادث يخلق في أول وجوده كما قال الإمام، ويكون ساكنا في أول الأمر لمدة وقت واحد، ثم تتبدل عليه الأكوان وتتغير)[١٥٣].

وقد نقل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذا الكلام عمن قال بإثبات الجوهر الفرد، فقال: (وينبني على هذا أن ما يحدثه الله من الحيوان والنبات والمعادن فإنها أعيان يخلقها الله تعالى على قول نفاة الجوهر الفرد، وعلى قول مثبتية إنّما يحدث أعراضا وصفاتا، وإلا فالجواهر باقية ولكن اختلف تركيبها)[١٥٤].

وقال أيضا: (بل القائلون بذلك يقولون إن الله تعالى لم يخلق منذ خلق الجواهر المنفردة شيئا قائما بنفسه لا سماء ولا أرضا ولا حيوانا ولا نباتا ولا معادن ولا إنسانا ولا غير إنسان، بل إنما يحدث تركيب تلك الجواهر القديمة فيجمعها ويفرقها، فإنما يحدث أعراضا قائمة بتلك الجواهر لا أعيانا قائمة بأنفسها. فيقولون: أنه إذا خلق السحاب والمطر والإنسان وغيره من الحيوان والأشجار والنبات والثمار لم يخلق عينا قائمة بنفسها، وإنّما خلق أعراضا قائمة بغيرها)[١٥٥].

---

[١٥٠] المصدر السابق (١٩٤/٥).
[١٥١] المصدر السابق (١٩٥/٥).
[١٥٢] الشامل، (٦١)
[١٥٣] الجويني إمام الحرمين، ط٢:(الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٠هـ)، (٢١٣).
[١٥٤] المنهاج (٣١٤/٢).
[١٥٥] المنهاج، (٧٨/٢).

ثمّ تعقّب ذلك رحمه الله تعالى بأنّه أمر مستنكر مخالف للسمع والعقل، فالواقع يشهد بإحداث أعيان جديدة وليس مجرد أعراضا وصفاتا، واعتبر رحمه الله أنّ أصل الخلل في ذلك هو قولهم بإثبات الجوهر الفرد الذي لا يعلم ثبوته أصلا، فقال: (وهذا خلاف ما دل عليه السمع والعقل والعيان، ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الأجسام مما يعلم بطلانه بالعقل والحس فضلا عن أن يكون الله تعالى لم يخلق عينا قائمة بنفسها إلا ذلك)[١٥٦].

ثمّ بيّن أنّ هذا الكلام يترتب عليه جحد وإنكار أعظم دلائل قدرة الباري من الخلق والإبداع والتصوير، إذ يقصرون فعله - تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا- على مجرد تغيير صفات وأعراض في موجودات سابقة.

فقال رحمه الله تعالى: (وهذا من أعظم ضلال هؤلاء حيث عمدوا إلى ما هو من أعظم آيات الرب الدالة الشاهدة بوجوده وقدرته ومشيئته وعلمه وحكمته ورحمته أنكروا وجودها بالكلية، وادعوا إنه ليس في ذلك إبداع عين ولا خلق شيء قائم بنفسه، وإنما هو إحداث أعراض. والواحد منا يقدر على إحداث بعض الأعراض، ثم اقتصروا في ذلك على مجرد إحداث أعراض وصفات. ثم أرادوا أن يثبتوا إبداعه لجميع الأعيان بأن ادعوا وجود جواهر منفردة لا حقيقة لها، وادعوا في الأعيان المختلفات تماثلا لا حقيقة له، ثم أرادوا أن يثبتوا حدوث هذه الجواهر بمجرد قيام الأعراض أو الحركات بها، وذلك من أبعد الأشياء عن الدلالة على المطلوب، فاحتاجوا إلى تلك المقدمات الباطلة التي ناقضوا بها عقول العقلاء وكذبوا بها ما جاءت به الرسل من الأنباء، واحتاجوا أن ينفوا حقيقة الرب بعد أن نفوا حقيقة مخلوقاته، وآل الأمر بهم إما إلى نفي صفاته أيضا، وإما إلى إثبات صفات لا موصوف لها، كما لم يثبتوا من آياته إلا ما يحدث من صفات الأشياء.

ومن تدبر هذا كله وتأمله وتبين له أن ما جاء به القرآن من بيان آيات الرب ودلائل توحيده وصفاته هو الحق المعلوم بصريح المعقول، وأن هؤلاء خالفوا القرآن في أصول الدين في دلائل المسائل وفي نفس المسائل خلافا خالفوا به القرآن والإيمان، وخالفوا به صريح عقل الإنسان، وكانوا في قضاياهم التي يذكرونها في خلاف ذلك أهل كذب وبهتان، وإن لم يكونوا متعمدين الكذب بل التبس عليهم ما ابتدعوه من الهذيان)[١٥٧].

٦. تعقّبه بأن إثبات الجوهر الفرد وتفسيره بمثل تفسير التوحيد يلزم منه الإشراك بالله تعالى في اسمه الواحد والأحد

وذلك أن أهل الكلام قد فسّروا التوحيد بأنّه الواحد الذي لا يقبل الانقسام، وهو نفس تفسيرهم للجوهر الفرد، قال الجويني رحمه الله تعالى: (والباري سبحانه وتعالى واحد، والواحد في اصطلاح الأصوليين الشيء الذي لا ينقسم)[١٥٨].

وعلى هذا فإنّه لا شيء من الموجودات يطلق عليه اسم الواحد غير الجوهر الفرد، إذ هو وحده بين الموجودات الذي لا يقبل الانقسام، وهذا التخصيص له باسم الواحد من بين سائر المخلوقات أوجب إشراكه بالله سبحانه في اسمه الواحد والأحد.

وقد بيّن رحمه الله أنّ هذا وهْمٌ منهم؛ إذ إنّ كثيرا من الموجودات قد ورد تسميتها بالواحد في الكتاب والسنة واللغة خلافا لما ذهبوا إليه.

---

[١٥٦] المنهاج، (٧٨/٢).
[١٥٧] الدرء، (١٨٦/٥).
[١٥٨] الإرشاد، (٢٦).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (وَأَمَّا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرُوهُ بِنَفْيِ الِانْقِسَامِ فَيَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ قَطُّ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ يُقَالُ إنَّهُ وَاحِدٌ إلَّا الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، مَعَ أَنَّ أَبَا الْمَعَالِي هُوَ مِنْ الشَّاكِّينَ فِي ثُبُوتِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، فَإِذًا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِشَيْءٍ مِنْ الْمَوْجُودَاتِ إنَّهُ وَاحِدٌ، وَهَذَا خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْعَقْلِ. .. وَأَيْضًا فَإِنَّ اسْمَ الْوَاحِدِ أَوْ الْأَحَدِ قَدْ جَعَلُوا لِلَّهِ فِيهِ شَرِيكًا آخَرَ لِمَوْجُودَاتٍ وَهُوَ الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ)[١٥٩].

فآل أمرهم بإثبات الجوهر الفرد إلى أن يكون هذا هو منتهى توحيدهم، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (ومنتهاهم في توحيدهم إلى إثبات واحدين: أحدهما: الجوهر الفرد الذي يثبته من يثبته من المعتزلة ومن وافقهم من أهل الكلام، مع أن جمهور العقلاء ينكرونه، مع دعوى النظّام أن في كل جسم من ذلك ما لا يتناهى.

الثاني: الجواهر العقلية التي يثبتها من يثبتها من المتفلسفة مع أن جمهور العقلاء يعلمون بالضرورة أنها إنما هي في الأذهان لا في الأعين مثل الكليات المطلقة التي توصف بها الأعيان)[١٦٠].

٧. تعقبه بإبطال قيام جميع الأعراض بالجوهر عند انفراده

قرر الإمام الجويني رحمه الله تعالى جواز قيام جميع الأعراض التي توجد في الجسم مجتمعا بالجوهر إذا ما انفرد، فقال: (فإن قيل: أوضحوا ما يجوز قيامه من الأعراض بالجوهر الفرد؟ قلنا: كل ما يقوم الجوهر مع غيره، يقوم به إذ انفرد)[١٦١].

وقد تعقّب عليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في ذلك، حيث تساءل عمّا إذا كان الجوهر الفرد من أي شيء يحمل جميع صفات ذلك الشيء أم لا؟

وجعل الإجابة عنه لا تخرج عن إحدى إجابتين كلاهما لا يستقيم:

أمّا القول بأن الجوهر الفرد يحمل صفة الشيء بمجموعه فهذا لا يقوله أحد، إذ من المعلوم أن الجزء لا يحمل صفة الجميع.

وأمّا إذا قال إنّه يحمل من صفات المجموع ما يليق بهذا الجزء فكيف يمكن أن ينفرد عن غيره وهذا شأنه؟!

إذن لو فرض وجوده حقيقة فإنه يستحيل وجوده وحده بدون انضمام أمثاله إليه، إذ لو كان مجردا عن غيره لم يشعر به ولم يعلم بوجوده.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (قوله: إما أن يكون كل جزء من الأجزاء متصفا بهذه الصفات.

يقال له إن أردت أنه يتصف به كما تتصف به الجملة فهذا لا يقوله عاقل، فإنه ليس في الأجسام ما يكون صفة جميعه صفة للجوهر الفرد منه على الوجه الذى هي به صفة لجمعيه.

وإن أردت أنه متصف به كما يليق بذلك الجزء، فلم قلت إن ما اتصف به بالصفة على هذا الوجه يمكن انفراده عن غيره فضلا عن كونه إلها؟

وهذا لأنه ليس في جميع ما يعلم من الموصوفين المنفردين بأنفسهم ما هو جوهر فرد، ولا في شيء مما يشاهد من الموصوفين ما هو جوهر فرد، بل والجوهر الفرد بتقدير وجوده لا يحس به ولا يوجد منفردا، فما كان لا يوجد وحده حتى ينضم إليه أمثاله ،كيف يكون حيا فضلا عن أن يكون فرسا أو بعيرا فضلا عن أن يكون إنسانا أو ملكا أو جنيا فضلا عن أن يكون إلها؟)[١٦٢].

---

[١٥٩] الفتاوى الكبرى، (٥٤٩/٦).
[١٦٠] الدرء، (١٢٥/٧).
[١٦١] الشامل، (٥١).
[١٦٢] الدرء، (١٩٢/٤)

فلما بطل وجوده بدون أعراض، وبطل وجوده بأعراض الجميع، لم يبق إلا القول بإبطاله بالكلية، ولهذا صرّح شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في غير ما موضع بإبطال الجوهر الفرد فقال: (بنوا هذا على ثبوت الجوهر الفرد وهو أساس ضعيف فإن القول به باطل)[١٦٣].

وقال: (ونقول إثبات الجوهر الفرد باطل والأجسام ليست مركبة من الجواهر الفردة ولا من الهيولى والصورة بل الجسم واحد في نفسه)[١٦٤].

٨. ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنّ إثباتهم لحدوث الجوهر الفرد والانتقال منه إلى إثبات حدوث العالم كان بطريقة غامضة جدليّة غير برهانيّة ولا تفيد وجود الباري يقينا

وسبب ذلك أنّ غاية هذه الطريقة إثبات أن العالم المحدَث له محدِث، وتكمن المشكلة بعد ذلك في أن هذا الدليل لا يفيد عن هذا المحدِث هل هو محدَث أم أزلي؟

فإن قالوا محدَث لزم التسلسل الممتنع، وإن قالوا أزلي لزمهم صدور العالم الحادث عن أزلي وهو مخالف لأصلهم الذي ألزموا أنفسهم به من أن الحادث لا يصدر إلا عن حادث، فصار دليلهم في نهايته لا يسمن ولا يغني من جوع.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (وطريقتهم التي سلكوا في بيان حدوث الجزء الذي لا يتجزأ وهو الذي يسمونه الجوهر الفرد - وبالجملة حدوث الأجسام - طريقة معتاصة، تذهب على كثير من أهل الرياضة في صناعة الجدل فضلا عن الجمهور، ومع ذلك فهي غير برهانية ولا مفضية بيقين إلى وجود الباري تعالى؛ وذلك أنه إذا فرضنا أن العالم محدث لزم - كما يقولون - أن يكون له - ولا بد - فاعل محدث، ولكن يعرض في وجود هذا المحدث شك ليس في قوة صناعة الجدل الانفصال عنه؛ وذلك أن هذا المحدث لسنا نقدر أن نجعله أزليّا ولا محدثا!!

أمّا كونه محدَثًا فلأنه يفتقر إلى محدِث وذلك المحدِث إلى محدِث ويمر الأمر إلى غير نهاية وذلك مستحيل، وأمّا كونه أزليّا فإنّه يجب أن يكون فعله المتعلق بالمفعولات أزليّا فتكون المفعولات أزليّة، والحادث يجب أن يكون وجوده متعلقا بفعل حادث اللهم إلّا لو سلّموا أنّه يوجد فعل حادث عن فاعل قديم)[١٦٥].

فصار دليلهم لا يعدو حشوا طوّلوا به الكلام فلم يصلوا به إلى ما راموه من إثبات وجود الباري سبحانه، وأحسن أحواله أنّهم توصلوا به إلى موجود كلّي مطلق لا يمكن حصول اليقين القلبي في الإيمان به عن طريقهم. قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (ما يذكره النظار من الأدلة القياسية التي يسمونها براهين على إثبات الصانع سبحانه وتعالى لا يدل شيء منها على عينه، وإنما يدل على أمر مطلق كلي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه.

فإنا إذا قلنا هذا محدث وكل محدث فلا بد له من محدث، أو ممكن والممكن لا بد له من واجب، إنما يدل هذا على محدث مطلق أو واجب مطلق، ولو عين بأنه قديم أزلي عالم بكل شيء وغير ذلك، فكل هذا إنما يدل فيه القياس على أمر مطلق كلي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، وإنما يعلم عينه بعلم آخر يجعله الله في القلوب، وهم معترفون بهذا؛ لأن النتيجة لا تكون أبلغ من المقدمات، والمقدمات فيها قضية كلية لا بد من ذلك، والكلي لا يدل على معين.

وهذا بخلاف ما يذكره الله في كتابه من الآيات كقوله تعالى: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) إلى قوله (لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (البقرة، ١٦٤)، وقوله: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ

---

[١٦٣] منهاج السنة، (٣٤٦/٢).
[١٦٤] المنهاج، (١٣٣/١).
[١٦٥] الدرء، (٧١/٩).

يَتَفَكَّرُونَ) (الرعد، ٣)، وغير ذلك فإنه يدل على المعين كالشمس التي هي آية النهار، وقال تعالى: (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ) (الإسراء، ١٢)، والدليل أتم من القياس، فإن الدليل قد يكون بمعين على معين كما يستدل بالنجم وغيره من الكواكب على الكعبة، فالآيات تدل على نفس الخالق سبحانه لا على قدر مشترك بينه وبين غيره، فإن كل ما سواه مفتقر إليه نفسه، فيلزم من وجوده وجود عين الخالق نفسه)[١٦٦].

المطلب الثاني: تعقبه في اعتماده على الاجتماع والافتراق من الأكوان للاستدلال بهما على حدوث الأجسام، وبيانه أن من اعتمد الحركة من الأكوان فإنّ قوله أقوى منه.

وهذا في المقدمة الثالثة - التي بنى عليها دليل الحدوث – وهي إثبات ملازمة الجواهر للأعراض –حيث إنّ أهل الكلام جعلوا الدليل على حدوث الجواهر والأجسام هو تلبسها بالأعراض، أو ببعض الأعراض وهي ما يسمونه بالأكوان الأربع وهي (الحركة والسكون والاجتماع والافتراق)، ثم اختلفوا فيما بينهم في ذلك، فمنهم من اعتمد الحركة واستدل بها على حدوث الجسم، وقَدَّمها على غيرها، ومنهم من اعتمد الاجتماع والافتراق وقدمها على غيرها، وهي طريقة الإمام الجويني رحمه الله تعالى حيث قال: (والدليل على استحالة تعري الجواهر عن الأعراض: أن الجواهر شاغلة للأحياز، والجواهر الشاغلة للأحياز غير مجتمعة ولا مفترقة بحال، بل باضطرار يعلم أنها لا تخلو عن كونها مجتمعة أو مفترقة.

وذلك يقضي باستحالة خلوها عن الاجتماع والافتراق.

وكذلك نعلم ببديهة العقول: استحالة تعري الأجرام عن الاتصاف بالتحرك والسكون واللبث في المحال، والزوال والانتقال، وكل ذلك يوضح استحالة تعري الجواهر عن الأعراض)[١٦٧].

وقال أيضا: (وكل مخالف لنا يوافقنا على امتناع العرو عن الأعراض بعد قبول الجواهر لها، فيفرض الكلام على الملحدة في الأكوان، فإن القول فيها يستند إلى الضرورة؛ فإننا ببديهة العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا متباينة.

ومما يوضح ذلك: أنها إذا اجتمعت فيما لا يزال فلا يتقرر اجتماعها إلا عن افتراق سابق إذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع، وكذلك إذا طرأ الافتراق عليها اضطررنا إلى العلم بأن الافتراق مسبوق باجتماع، وغرضنا في روم إثبات حدث العالم يتضح بالأكوان)[١٦٨].

وقد نقل شيخ الإسلام في كتبه نصّ كلام الجويني هذا[١٦٩]، ولكنه ضعّف هذا المسلك الذي سلكه، وقرر أن من اعتمد على طريقة الحركة والسكون فإن مسلكه أقوى من مسلك الجويني:

حيث قيّم شيخ الإسلام الطرق التي استدل بها المتكلمون على إثبات حدوث الأجسام بالآتي:

١. طريقة الحركة والسكون، وهي أقوى الطرق، وهي الطريقة التي اعتمدتها المعتزلة ويعتمدها الرازي[١٧٠].

---

[١٦٦] الرد على المنطقيين، (بيروت: دار المعرفة)، (٣٤٤).

[١٦٧] لمع الأدلة، ٨٩.

[١٦٨] الإرشاد، ١٥.

[١٦٩] الدرء، (٣٢٨/١).

[١٧٠] الرازي: الإمام فخر الدين الرازي العلامة أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل الشافعي المفسر المتكلم ابن خطيب الري،(المتوفى ٦٠٦ هـ)، صاحب التصانيف المشهورة، ومنها: مفاتيح الغيب، المطالب العالية، ونهاية العقول، والأربعين، والمحصول في أصول الفقه، وتهذيب الدلائل وعيون المسائل، وغيرها. وقال عنه الذهبي: صاحب التصانيف، رأس في الذكاء والعقليات، لكنه عرى من الآثار، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة، نسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا. انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي، (٣٤٠/٣). طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنروي، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم،١٩٩٧)، (٢١٣/١)، شذرات الذهب،

٢. طريقة الأعراض مطلقا بناء على أن العرض لا يبقى زمانين[١٧١]، وهي أضعف الطرق وهي طريقة الآمدي[١٧٢] وغيره.
٣. طريقة الاجتماع والافتراق، وهي وسط بينهما، وهي طريقة أبي الحسن الأشعري[١٧٣] وطريقة الكراميّة[١٧٤] وغيرهم، وهي الطريقة التي اعتمدها الجويني.

قال رحمه الله تعالى: (قلت: وهذه الدعاوى الأربع التي ذكرها أبو المعالي في أول الإرشاد، لكن جعل بدل الحركات والسكنات: الأعراض، ولكنه لم يقرر حدوث الأعراض إلا بحدوث الأكوان، ولم يقرر ذلك إلا بالاجتماع والافتراق، وأما طريقة الحركة والسكون التي اعتمدتها المعتزلة فهي التي يعتمدها الرازي، وهي أقوى مما سلكه الآمدي وغيره؛ حيث سلكوا طريقة الأعراض مطلقا بناء على أن العرض لا يبقى زمانين؛ فإن هذه أضعف الطرق، وطريقة الحركة أقواها، وطريقة الاجتماع والافتراق بينهما، وهي طريقة أبي الحسن الأشعري وطريقة الكرامية وغيرهم)[١٧٥].

ووجه تضعيفه رحمه الله تعالى للاجتماع والافتراق وتقويته للحركة والسكون عليها يظهر في الآتي:

١. وذلك أنّ حركة الجسم أو سكونه أمر متحتم لا تنفك عنه الأجسام، بينما الاجتماع والافتراق فإنّه

عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، (دمشق: دار بن كثير، ١٤٠٦هـ) (٢١/٥).

[١٧١] ذهب الأشاعرة إلى أن الأعراض لا تبقى زمانين، بمعنى أن العرض يفنى في كل آن – والآن هو أقل أجزاء الزمن - ويخلق عرض جديد، وهكذا باستمرار وهو ما يعرف بنظرية الخلق المستمر.
قال الإيجي في المواقف (٤٩٨/١):(ذهب الشيخ الأشعري ومتبعوه من محققي الأشاعرة إلى أن العرض لا يبقى زمانين فالأعراض جملتها غير باقية عندهم بل هي على التقضي والتجدد ينقضي واحد منها ويتجدد آخر مثله).
وسبب قول الأشاعرة بذلك هو محاولة إثبات حدوث العالم ونفي قدمه، إذ الأعراض الملازمة للجواهر حادثة فتكون الجواهر حادثة ومن ثمّ يكون العالم حادثا. انظر: المواقف(٤٩٨/١).
وقد ترتب على قولهم هذا عددا من الأمور: من أهمها نفي الصفات وذلك عند من سمى الصفات أعراضا كالمعتزلة، وأما الأشاعرة فإنهم سموا الصفات الفعلية أعراضا ونفوها بهذا الاعتبار.
وقد بين شيخ الإسلام أن قولهم بأن العرض لا يبقى زمانين قول باطل محدث في الإسلام لم يقله أحد من السلف والأئمة وهو قول مخالف لما عليه جماهير العقلاء من جميع الطوائف ؛ بل من الناس من يقول إنه معلوم الفساد بالاضطرار. مجموع الفتاوى(٣١٨/١٢).

[١٧٢] الآمدي: هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الحنبلي ثم الشافعي الفقيه الأصولي المتكلم، الملقب بسيف الدين الآمدي، (المتوفى ٦٣١هـ)، صاحب التصانيف العقليّة، صنّف في أصول الفقه والدين والمنطق والحكمة والخلاف ومن كتبه: أبكار الأفكار في علم الكلام ودقائق الحقائق و لباب الألباب ومنتهى السول في علم الأصول، قال عنه الذهبي: نفي من دمشق لسوء اعتقاده، وصح عنه أنّه كان يترك الصلاة. انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢٥٩/٢)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢٩٣/٣)، و شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (١٤٤/٥).

[١٧٣] الأشعري: هو العلامة إمام المتكلمين وإليه تنسب الطائفة الأشعرية، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق،(المتوفى ٣٢٤هـ)، يرجع نسبه إلى الصحابي أبي موسى الاشعري. وكان أولاً معتزلياً، ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن. ومن مصنفاته: اللمع في الرد على أهل البدع، ومقالات الإسلاميين، والتبيين عن أصول الدين،، وخلق الاعمال، والرؤية بالابصار، وغيرها. وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢٨٤/٣)، سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٨٥/١٥). وللتوسع في ترجمته ينظر تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ط٣(بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤).

[١٧٤] الكرّاميّة: اصحاب محمد بن كرّام. ومن أهم عقائدهم: الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ودون سائر الأعمال، ومنها التجسيم والتشبيه، وتجويز قيام الحوادث بذات الباري تعالى واختصاص قدرته سبحانه عليها دون ما سواها، ومنها أن الله لم يزل موصوفا باسمائه المشتقة من افعاله عند أهل اللغة مع استحالة وجود الافعال، وغيرها. وللاستزادة ينظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي،ط٢(بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٧)، (٢٠٢). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، ط٣، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، (١٤١/١)، الملل والنحل، الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (١٠٧/١)، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٤هـ).

[١٧٥] الدرء، (١٣٥/٩).

متعلق بإثبات الجوهر الفرد أولا، وهذا أمر آخر خارجي، ومع ذلك فإنّه أمر غير متفق عليه بل فيه نزاع مشهور، فصار إشكاله أنّه بنى دليله على مقدمة غير متيقنة وغير مسلّمة.

قال رحمه الله تعالى: (وأمّا كونه لا بد له من اجتماع وافتراق فهو مبني على مسألة الجوهر الفرد، وأكثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم ينكرون الجوهر الفرد، حتى الطوائف الكبار من أهل الكلام كالنجّارية[١٧٦] والضرارية[١٧٧] والهشامية[١٧٨] والكلابية[١٧٩] وكثير من الكرامية مع أكثر الفلاسفة)[١٨٠].

٢. ومما ضعّف به مسلك الجويني أنه قد قدّر الدليل على أن هذه الجواهر قد كانت متفرقة فاجتمعت؛ وهذا التقدير الذي قدره لا دليل عليه وهو تقدير منتف عند عقلاء المسلمين وغيرهم.

قال رحمه الله تعالى: (قلت: إثبات الأكوان بقبول الحركة والسكون هو الذي لا يمكن دفعه؛ فإن الجسم الباقي لا بد له من الحركة أو السكون، وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على إثبات الجوهر الفرد، والنزاع فيه كثير مشهور، فإن من ينفيه لا يقول: إن الجسم مركب منه ولا إن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت، والذين يثبتونه أيضا لا يمكنهم إثبات أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت؛ فإنه لا دليل على أن السماوات كانت جواهر متفرقة فجمع بينها؛ ولهذا قال في الدليل[١٨١]: (فإنا ببديهة العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا متباينة) وهذا كلام صحيح، لكن الشأن في إثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق، فما ذكره من الدليل مبني على تقدير أنها كانت متفرقة فاجتمعت، وهذا التقدير غير معلوم، بل هو تقدير منتف في نفس الأمر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم)[١٨٢].

وقد علّق شيخ الإسلام على كلام مشابه للشهرستاني[١٨٣] في مسألة إبطال قدم العالم وما يتعلق

---

[١٧٦] النّجّاريّة: هم اتباع الحسين بن محمد النّجّار، وقد استقلوا ببعض العقائد، ووافقوا المعتزلة في بعضها، والأشاعرة في بعضها الآخر، أمّا بالنسبة لأبرز عقائدهم التي استقلوا بها فهي: الإيمان عبارة عن المعرفة والتصديق ومن مات على كبيرة عوقب ولم يخلد في النار كالكفار، وكل خصال الإيمان طاعة وليست بايمان، وأن الإيمان يزيد ولا ينقص. ووافقوا الأشاعرة في الكسب، وأن الاستطاعة مع الفعل، وفي الإرادة، وفي أبواب الوعيد، ووافقوا القدرية في نفي الصفات الازليّة، وإحالة رؤية الباري بالأبصار، والقول بحدوث كلام الله تعالى. للاستزادة ينظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، (١٩٥). والملل والنحل، للشهرستاني، (٨٧/١).

[١٧٧] الضرارية: أصحاب ضرار بن عمرو وحفص الفرد ومن أبرز عقائدهم: التعطيل، وقالوا: لله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة يوم القيامة، وشككوا في سرائر العامة وأن لعل كلها شرك وكفر، ونفوا أخبار الآحاد، وأنكروا حرف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ...الخ. للاستزادة ينظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، (٢٠١). والملل والنحل، للشهرستاني، (٨٩/١). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للأشعري، (٢٨١/١).

[١٧٨] الهشاميّة: اتباع هشام بن الحكم الرافضي، من متكلمي الشيعة وصاحب المقالة في التشبيه، شبّه معبوده بالإنسان وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل عريض عميق وذو لون وطعم ورائحة. وكان يقول بنفي نهاية أجزاء الجسم وعنه أخذ النظام إبطال الجزء الذى لا يتجزأ... الخ. للاستزادة ينظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، (٤٧). والملل والنحل، للشهرستاني، (١٧٢/١). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للأشعري، (٣١/١).

[١٧٩] الكلّابية: هم أتباع عبد الله بن كلّاب، ذكرهم بعض كتّاب الفرق ضمن فرق الجبرية. من أبرز عقائدهم: قالوا في صفات الله تعالى أنّها ليست باقية ولا فانية ولا قديمة ولا حديثة لكنها لم تزل غير مخلوقة، وأن أسماء البارئ لا هي البارئ ولا غيره، وأن الله لم يزل متكلما وأنّ الكلام من صفات النفس وأنه ليس لله كلام مسموع وإنما هو إلهام... إلخ. للاستزادة ينظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري،(١٧٢/١- ٥١٧)، والملل والنحل، للشهرستاني، (٨٤/١)، والفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، (١٥٧/٤). وعقائد الثلاث وسبعين فرقة، لأبي محمد اليمني، تحقيق: محمد الغامدي، ط٢(المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٢هـ)، (٢٧٩/١).

[١٨٠] الدرء، (٣٥٥/٣).

[١٨١] يقصد به قول الجويني في الإرشاد ص ١٥.

[١٨٢] الدرء، (١٩١/٢).

[١٨٣] الشهرستاني: هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح، الشافعي المتكلم على مذهب الأشعري، كان

بالجوهر الفرد وبناء الاجتماع والافتراق عليه وأنه في حال التسليم بإثبات الجوهر الفرد فإنّ منه ما هو واحد بنفسه لا ينطبق عليه الافتراق فكيف يقال أنه لا يخلو من اجتماع وافتراق؟، فقال: (هذه الطريقة: إنما أراد بها امتناع قدم جميع الجواهر فهي مبنية على إثبات الجوهر الفرد حتى يمكن أن يفرض إمكان اجتماع الجواهر وافتراقها؛ وإلا فإذا قيل: إن من الأجسام ما هو واحد في نفسه أو كل جسم متشابه فهو واحد في نفسه، أو قيل: إنه مركب من المادة والصورة - لم يلزم الافتراق فيما هو واحد في نفسه، ولا يسلم المنازع إمكان افتراق كل جسم فيمنع قوله: (لا يخلو من اجتماع وافتراق وجواز طريان الاجتماع والافتراق))[١٨٤].

٣. وممّا ضعف به شيخ الإسلام مسلك الاجتماع والافتراق عن الحركة والسكون، أن مسلك الاجتماع والافتراق لا يكفي لوحده للدلالة على الحدوث، وإنما يستلزم معه صفات أخرى يثبت بها الحدوث، بعكس الحركة والسكون اللذان يكتفى بهما لإثبات الحدوث، فقال: (هذا المسلك أضعف من مسألة الحركة والسكون؛ فإن هذا يفتقر إلى ما يفتقر إليه ذاك من غير عكس؛ إذ كلاهما مفتقر إلى بيان امتناع حوادث متعاقبة وقد عرف ما فيه، وهذا يزيد باحتياجه إلى بيان أن الجسم لا يخلو عن صفات حادثة غير الحركة والسكون، وهذا يخالف فيه جمهور العقلاء، وهذا مبني على مقدمات على أنه لا بد من قدر أو اجتماع أو افتراق، وأن ذلك لا يكون إلا بمخصص وأن كل ما لا بد له من مخصص فهو محدث)[١٨٥]

المطلب الثالث: تعقبه في منعه لحوادث لا أول لها.

قرر الجويني - في المقدمة الرابعة - وغيره من أهل الكلام امتناع حوادث لا أول لها، وتوصلوا بذلك إلى أن العالم كله مُحدَث، وبالتالي فلا بد له من مُحدِث، أحدثه وخصصه وهو الله.

فصارت هذه المقدمة – امتناع حوادث لا أول لها – أساسية عندهم في الوصول إلى المطلوب وهو إثبات وجود الله.

قال الجويني رحمه الله تعالى: (ثم حدث الجواهر يبنى على أصول منها إثبات الأعراض، ومنها إثبات حدثها، ومنها إثبات استحالة تعري الجواهر عن الأعراض، ومنها إثبات استحالة حوادث لا أول لها. فإذا ثبتت هذه الأصول، ترتب عليها أن الجواهر لا تسبق الحوادث، وما لا يسبق الحادث حادث)[١٨٦].

وقد تعقبه شيخ الإسلام على امتناع حوادث لا أول لها: بأمور:

أولا: تعقبه على جعل دوام الحوادث بلا أول هو أمر معلوم البطلان بأوائل العقول، ومعارضة قوله هذا بقول أصحابه وأتباعه الذين جاؤوا من بعده وقالوا بإمكانية حوادث لا أول لها، وأقروا بدوام فاعلية الرب جل وعلا:

فإنّ الجويني رحمه الله تعالى قد جعل دوام الحوادث والقول بأنه لا أول لها أمر باطل معلوم بطلانه، وعدّه من الأمور الجلية التي تدرك العقول بطلانها ببساطة.

فقد ردّ على الفلاسفة القائلين بحوادث لا أول لها بأنّ قولهم هذا متفق على بطلانه قائلا: (موجب أصلكم يقضي بدخول حوادث لا نهاية لأعدادها، ولا غاية لآحادها، على التعاقب في الوجود،

متهما بالميل الى أهل البدع يعني الإسماعيلية والدعوة إليهم لضلالاتهم. ومن مصنّفاته: الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام،، والمناهج، والبينات .. وغيرها. للاستزادة ينظر: وفيّات الأعيان' لابن خلكان' (٢٧٣/٤)، لسان الميزان، لابن حجر، (٣١٢/٧). وسير أعلام النبلاء، للذهبي، (٢٨٦/٢٠).

[١٨٤] الدرء (٢٢٥/٧).

[١٨٥] المصدر السابق (٣٥٤/٣).

[١٨٦] الإرشاد، (١٣).

وذلك معلوم بطلانه بأوائل العقول)[١٨٧].

وتعقّبه شيخ الإسلام على هذا التعميم الذي تضمنه قوله (بأوائل العقول)، ببيان أن كثيرا من أهل الكلام لم يوافقوه على بطلان حوادث لا أول لها، بل أن حتى أصحاب الجويني أنفسهم قد اعترضوا على كلامه هذا، وذكروا أن كثيرا من العقلاء من مختلف الطوائف على العكس يجوزون حوادث لا أول لها، فلا يستقيم هذا التعميم منه.

وقد بيّن شيخ الإسلام أنهم لا يعنون بتجويز ذلك أنهم قالوا بقدم العالم أو قدم شيء منه، وإنّما يعنون به منع ما يلزم عن قوله بامتناع حوادث لا أول لها من نفي كون الله عز وجل لم يزل متكلما ونفي كونه سبحانه لم يزل فاعلا، بل يعترفون بأن الله لم يزل متكلما وفاعلا و...كل حسب عبارته التي عبّر بها.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (وهذه الحجة هي التي تقدم ذكر اعتراض كثير من النُّظّار عليها حتى أتباع أبي المعالي كالرازي والآمدي والأرموي[١٨٨]. وغيرهم، وهم ينازعونه في قوله: إن بطلان ذلك معلوم بأوائل العقول، ويقولون: قد جوّز ذلك طوائف متنوعة من العقلاء الذين لم يتلقه بعضهم عن بعض من أهل الملل: المسلمين واليهود والنصارى ومن الفلاسفة الأولين والآخرين وغيرهم بل قد يقولون: إن هذا قول الأنبياء وأتباعهم. وفضلاء الطوائف لا يريدون أن قدم العالم هو قول الأنبياء، بل يعلمون أن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام كما أخبرت به الأنبياء؛ لكن يقولون: ما زال الله تعالى متكلما تكلم بما شاء، أو ما زال فاعلا يفعل بنفسه ما شاء، أو ما زال يفعل الحوادث شيئا بعد شيء، أو نحو ذلك من المقالات التي يقولون إنها موافقة لقول الأنبياء صلوات الله عليهم وأن أقوال الأنبياء لا تتم إلا بها)[١٨٩].

وقد ذكر شيخ الإسلام أن أتباع الجويني فضلا عن أنهم لم يوافقوه على هذا الأصل فإنهم قد اطّلعوا على ضعفه، حيث قال رحمه الله تعالى: (ولهذا كان الذين اتبعوا هؤلاء المتأخرين كالرازي والآمدي وغيرهما قد يتبين لهم ضعف هذا الأصل الذي بنوا عليه حدوث الأجسام، ويترجح عندهم حجة من يقول بدوام فاعلية الباري تعالى)[١٩٠].

ووجه تضعيفهم لهذا الأصل هو أن القياس العقلي الذي استعملوه في بيانه هو قياس مع الفارق، وذلك معلوم البطلان؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (فإذا كان منتهى النُّظّار هو القياس العقلي والاعتبار، وهم في القياس الذي جعلوه أصل أصول الدين يقيسون الشيء بما يبين مفارقته إياه في عين الحكم الذي سووا بينهما فيه علم أن ذلك قياس باطل)[١٩١].

وبيانه: أن الجويني قد مثل لتسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل بمثال الدرهم والدينار وقال فيه: (مثال إثبات حوادث لا أول لها، قول القائل لمن يخاطبه: لا أعطيك درهما إلا وأعطيك قبله دينارا، ولا أعطيك دينارا إلا وأعطيك قبله درهما، فلا يتصور أن يعطي على حكم شرطه دينارا ولا درهما.

ومثال ما ألزمونا: أن يقول القائل: لا أعطيك دينار إلا وأعطيك بعده درهما، ولا أعطيك درهما إلا وأعطيك بعده دينارا، فيتصور منه أن يجري على حكم الشرط)[١٩٢].

---

[١٨٧] المصدر السابق (١٦).

[١٨٨] هو محمود بن أبي بكر بن أحمد أبو الثناء سراج الدين الأرموي، نسبته إلى أرمية من بلاد أذربيجان، قرأ بالموصل، وسكن بدمشق، وتوفي سنة ٦٨٢هـ في قونية. انظر: السبكي، الطبقات الكبرى، ج٥، ص١٥٥ (١٦).

[١٨٩] الدرء، (١٧٨/٩).

[١٩٠] المصدر السابق (١٨٨/٩).

[١٩١] المصدر السابق (١٨٧/٩).

[١٩٢] الإرشاد، (١٦)، وقد ذكره عنه شيخ الإسلام في منهاج السنة، (٣١٦/١).

فبيّن شيخ الإسلام أن أتباعه قد تنبهوا إلى أن هذا التمثيل لا ينتظم تحت أصل واحد صحيح، وإنما يتنازعه أصلان ممتنعان وأصل جائز وهو متردد بينهما فيكوون القياس عليهما قياس غير صحيح.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (وليتدبر العاقل القياس العقلي في هذا الباب، فإنهم قد سلّموا أنه يجوز أن يكون بعد كل حادث مستقبل حادث مستقبل كما إذا قال لا أعطيك درهما إلا وأعطيك بعده دينارا، واتفقوا على أنه لا يجوز أن نقول لا أعطيك درهما حتى أعطيك دينارا، وتنازعوا هل يجوز أن يكون قبل كل حادث ماض حادث ماض أم لا؟ فمنهم من منع ذلك، وقال: هذا مثل أن نقول لا أعطيك درهما حتى أعطيك دينارا.

ومنهم من جوز ذلك وقال: ليس هذا مثل هذا الممتنع، ولكن هذا نظير ذلك الجائز وهو قوله: لا أعطيك درهما إلا أعطيتك بعده دينارا، فإن هذا معناه أن يكون بعد كل حادث حادث، وذاك معناه أن يكون قبل كل حادث حادث، وهذا المعنى هو هذا المعنى، لكن هذا قدّم اللفظ بما بعد، وهناك قدم التلفظ بما قبل، وأما من جهة المعنى فلا فرق بينهما.

قالوا وأما الممتنع فنظيره أن نقول: ما أعطيتك حتى أعطيتك، فهذا نظير قوله: لا أعطيك حتى أعطيك، ليس نظيره ما أعطيتك إلا وقد أعطيتك قبله، فهنا أصل متفق على جوازه وأصل متفق على امتناعه، بل أصلان متفق على امتناعهما وأصل متنازع فيه، هل هو نظير هذا الجائز أو نظير الممتنعين؟ ولهذا كان الذين اتبعوا هؤلاء المتأخرين كالرازي والآمدي وغيرهما قد يتبين لهم ضعف هذا الأصل الذي بنوا عليه حدوث الأجسام، ويترجح عندهم حجة من يقول بدوام فاعلية الباري تعالى)[١٩٣].

ثانيا: تعقبه بعدم ذكر دليل على هذا الأصل:

وذلك أن الجويني لما قرر أن الحوادث يجب أن يكون لها أول تنتهي إليه، فإنه لم يورد دليلا على ما ذهب إليه إلا تناهي الحوادث. فقال: (ما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد، فإذا انصرمت الدورة التي قبل هذه الدورات، أذن انقضاؤها وانتهاؤها بتناهيها، وهذا الغرض كافٍ في غرضنا)[١٩٤].

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن أتباع الجويني قد اعترضوا عليه بأنه لم يورد دليلا على ذلك، وأنّ الشيء الوحيد الذي اعتمد عليه في إثبات امتناع حوادث لا أول لها: هو تناهي الحوادث أو انتهاؤها.وقد اعترضوا عليه بأن (التناهي) لفظ مجمل:

١. قد يراد به انقضاء الشيء، فيكون نهاية الحوادث بمعني انقضاؤها، وهو مسلم به ولا إشكال فيه.
٢. وقد يراد به ما ذهب إليه المتكلمون ومنهم الجويني من أن جنس الحوادث لها أول تنتهي إليه وهذا غير صحيح، وغير مسلم به؛ إذ إن الواقع يشهد بأن جنس الحوادث لم تزل ولم تنقطع.

قال شيخ الإسلام: (والمقصود هنا أن المعترضين على ما ذكر في تناهي الحوادث يقولون: لم يذكر على وجوب تناهيها دليلا فإن عمدته قوله: ما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد فإذا تصرمت الحوادث أذن انقضاؤها بتناهيها

وهم يقولون لفظ الانتهاء لفظ مجمل: أتريد به الانتهاء بمعنى أنه لا أول لها؟ أو الانتهاء بمعنى انقضاء ما مضى؟

---

[١٩٣] الدرء، (١٨٧/٩).
[١٩٤] الإرشاد، (١٦).

أما الانتهاء بالمعنى الثاني فإنهم لا ينازعون فيه بل يسلمون أن ما انتهى فقد انتهى، لكن لا يسلمون أن الحوادث انتهت، بل يقولون: لم تزل ولا تزال؛ فإن الانتهاء انقطاعها وانصرامها ونفادها وهي لم تنفد ولم تنقطع)[١٩٥].

وأكّد رحمه الله تعالى على أنّ انتهاء الحوادث بمعنى أنّ لها بداية -كما أراده الجويني- فإنّه لا دليل عليه، وأمّا الانتهاء بمعنى انقضاء ما مضى وإن كان صحيحاً المعنى لكن لا يلزم منه أن يكون لها مبدأ وأول.

فقال رحمه الله تعالى: (وأما عدم الانتهاء بمعنى أنه لا ابتداء لها فلم يذكر دليلا على امتناعه؛ فإن القائل إذا قال: ما انتفت عنه النهاية بمعنى أنه لا ابتداء له يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد؛ فإنّ الحوادث إذا انصرمت أذن انقضاؤها بتناهيها.

قيل له: انقضاؤها يؤذن بتناهيها من آخرها؛ فالانتهاء والانصرام هنا معناهما واحد، فكأن القائل قال: إذا انتهيت فقد انتهيت وإذا انصرمت فقد انصرمت.

وأمّا كون الانقضاء والانتهاء من الآخر يؤذن بأن لها مبدأ كان بعد أن لم يكن فليس في الانتهاء ما يؤذن بحدوث الابتداء بل هذا هو رأس المسألة.

وليس الاطراد بالانتهاء هنا انقطاعها بالكليّة حتى لا يوجد شيء منها، بل المراد انتهاء ما مضى منها؛ فإنّ ما انقطع بالكلية فعدم جنسه يمكن أن يقال إن له مبتدأ، ولو كان قديم الجنس لم يعدم؛ فإنّ ما وجب قدمه امتنع عدمه سواء كان شخصا أو نوعا.

وأمّا إذا أريد بالانتهاء انتهاء ما مضى مع دوام النوع في المستقبل فليس في هذا الانتهاء ما يستلزم أن يكون أوله محدودا)[١٩٦]

فظهر بهذا الكلام أنّ هذا الأصل الأصيل الذي بنى عليه حجته لا دليل عليه، فكأنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد أسقط احتجاجه بهذا الأصل العاري عن الدليل.

ثالثا: تعقبه على قوله: (إثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض)

فقد قرر الجويني رحمه الله تعالى أن من أثبت الحوادث ثم ادعى أن ليس لها أول فإن قوله متناقض، لأن الحادث عنده معناه ماله أول، فقد قال: (الحادث هو الموجود الذي له أول)[١٩٧].

وقال: (حقيقة الحادث الموجود الذي له أول، فإذا كان هذا حقيقة الحادث الواحد، فحقيقة الحوادث: هي الحوادث التي لها أول)[١٩٨].

وقد تعقبه شيخ الإسلام على ذلك وبين أن الأمر ليس فيه تناقض، وبين أن الحوادث تتصف بالأوّلية باعتبار آحادها لا باعتبار نوعها، فقد فرق رحمه الله تعالى بين آحاد الحوادث، وبين نوعها وجنسها، فقال رحمه الله تعالى: (وأما قوله: إثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض فيقولون: هو تناقض إذا نفى الأولية عن نفس ما له أول وهو كل واحد واحد من الحوادث أما إذا نفى الأولية عما لم تثبت له أولية وهو نوع الحوادث لم يتناقض)[١٩٩].

وقال في موضع آخر مفرقا بين مجموع الحوادث وبين أفرادها، ومبينا أن كل فرد من أفراد الحوادث له أول وآخر، وأما جنس الحوادث فهي التي لا أول لها : (الفرق معلوم بين قولنا: جميع

---

[١٩٥] الدرء، (١٨٠/٩).
[١٩٦] المصدر السابق (١٨١/٩).
[١٩٧] لمع الأدلة، (٧٧).
[١٩٨] الشامل، (٨٥).
[١٩٩] الدرء، (١٨٥/٩).

الحوادث لها أول بمعنى: أن كل واحد منها له أول وبين قولنا: إن جنس الحوادث لها أول بمعنى: أن الحوادث منقطعة غير دائمة ولا مستمرة ولا متسلسلة، فإن العقل يتصور أن كل واحد له أول وآخر وهي مع ذلك دائمة مستمرة، فيمكنه الحكم بأن كل حادث له أول. .. والحكم على كل فرد فرد غير الحكم على المجموع من حيث هو مجموع في النفي والإثبات...)[٢٠٠].

ثم زاد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في تفصيل ذلك وتوضيحه بأن بيّن أن آحاد الحوادث لها بداية ونهاية كما هو مشاهد معلوم في كل حادث حادث.

أمّا بالنسبة لمجموع الحوادث فأنّه قد بيّن أن المجموع ما هو إلاّ تقدير ذهني لا وجود له في الخارج؛ فالذّهن هو الذي يقدر اجتماع الحوادث، وأمّا في الواقع فليس للمجموع وجود يحكم عليه بالانتهاء ونحوه.

قال رحمه الله تعالى: (وأما كون الحادث له أول أو الماضي له انتهاء فهذا يعلم في كل حادث حادث وماض ماض، وأما كون هذا الجنس كذلك فالطبيعة تلزم كل واحد واحد، وليس في الخارج مجموع ثابت للحوادث والماضيات حتى يقال: هل يحكم لذلك المجموع بحكم أفراده أم لا؟ فإن أفراده موجودة على التعاقب. .. وأما ما لا يمكن اجتماعه لا من هذا ولا من هذا فليس وجوده مجتمعا في الخارج، وإنما يجتمع أفراده في الذهن لا في الخارج. .. وهم يسلمون عدم كل واحد واحد كما يسلمون حدوثه؛ فإن حدوثه مستلزم لعدمه، لكنهم ينازعون في عدم الجنس وانتهائه وامتناع دوامه في الأزل كما ينازعون في انتهائه وامتناع دوامه في الأبد)[٢٠١].

رابعا: تعقبه على الجويني في قوله بامتناع حوادث لا أول لها، وبيان أنّ ذلك قد أوقعه في القول بأن الله سبحانه لا يعلم بالجزئيات وهو ما يعرف (بالاسترسال في علم الله).

فإنّ الجويني رحمه الله تعالى لما كان قد ذهب إلى المنع من حوادث لا أول لها، فإنّه قد جعل إحاطة علم الله عز وجل بالتفاصيل يفضي إلى إثبات حوادث لا أول لها، فدعاه ذلك إلى القول بالاسترسال في علم الله، والقول إنّه سبحانه يعلم الأشياء بعلم واحد مسترسل غير متجدد ولا متعدد، فقال: (لا يتجدد للباري سبحانه وتعالى حكم لم يكن، ولا تتعاقب عليه الأحوال، إذ يلزم من تعاقبها ما يلزم من تعاقب الحوادث على الجواهر، بل الباري تعالى متصف بعلم واحد، متعلق بما لم يزل ولا يزال، وهو يوجب له حكم الإحاطة بالمعلومات على تفاصيلها، ولا يتعدد علمه بتعدد المعلومات، وإن كانت العلوم الحادثة تتعدد بتعدد المعلومات، ثم كما لا يتعدد بتعدد المعلومات، فكذلك لا يتجدد إذا تجددت)[٢٠٢].

وقد بيّن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنّ مثل هذه الأقوال هي نتائج طبيعية يصل إليها من ألزم نفسه بما يخالف صريح الكتاب والسنة، وذلك مثل القول بامتناع حوادث لا أوّل لها فإنّ من قال به وجد نفسه قد ألتزم لأجله بلوازم باطلة؛ فلأجله ذهب الجهم إلى القول بفناء الجنة والنار، ولأجله ذهب أبو الهذيل إلى فناء حركات أهل الجنة والنار، ومن جنس ذلك ما ذهب إليه الجويني هنا من القول بالاسترسال في علم الله، وأنّه علم الأشياء بعلم واحد مسترسل على كافة المعلومات، دون تجدد أو تعدد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وعن ذلك قال أبو المعالي بمسألة الاسترسال: وهو أن علم الرب تعالى يتناول الأجسام بأعيانها ويتناول أنواع الأعراض بأعيانها وأما آحاد الأعراض فيسترسل العلم عليها لامتناع ما لا يتناهى علما وعينا.

---

[٢٠٠] المصدر السابق (١٤٣/٩).
[٢٠١] المصدر السابق ، (١٤٦/٩).
[٢٠٢] الإرشاد، (٤٤).

وأنكر الناس ذلك عليه وقالوا فيه أقوالا غليظة حتى يقال: إن أبا القاسم القشيري[٢٠٣] هجره لأجل ذلك)[٢٠٤].

وهذا حال أغلب أهل الأهواء والبدع يقولون في دين الله بعقولهم بعيدا عن هدي الوحي، ثم يلتزمون لأجل تلك المعقولات لوازم أشد فسادا من القول ذاته – أعاذنا الله من شرور أنفسنا وأهوائنا-.

وأهل السنة والجماعة يثبتون لله عزّ وجل صفة العلم، ويعتقدون سعة علمه سبحانه وتعالى وشموليته وإحاطته بكل شيء جملة وتفصيلا.

خامسا: تعقبه على قوله : (امتناع حوادث لا أول لها) بأنّ قوله هذا يلزمه بالاشتراك مع أصل الفلاسفة في القول بأن تسلسل الحوادث يستلزم قدم العالم:

فقد بين شيخ الإسلام أن من قال بامتناع تسلسل الحوادث أو بامتناع حوادث لا أول لها فإنه قد اشترك مع الفلاسفة في أصل القول بأن تسلسل الحوادث ودوامها يستلزم قدم العالم، ثم بين أن هذا الأصل باطل، وبيّن أن إقرار الفلاسفة ببطلانه أشد من إقرار المتكلمين بذلك، فقال: (ثم إنهم والدهرية من الفلاسفة اشتركوا في أصل تفرعت عنه مقالاتهم: وهو أن تسلسل الحوادث ودوامها يستلزم قدم العالم بل قدم السماوات والأفلاك، فقال الفريقان: إذا قدر حادث بعد حادث إلى غير نهاية، كان العالم قديما، فتكون الأفلاك قديمة، ثم إن الفلاسفة الدهرية كابن سينا وأمثاله قالوا: تسلسل الحوادث ودوامها واجب؛ لأن حدوث الحادث بدون سبب ممتنع، فيمتنع أن يكون جنسها حادثا بلا سبب حادث، وإذا كان لكل حادث سببا حادثا، كان الجنس قديما فيكون العالم قديما.

وأبو الحسين البصري وأمثاله من المعتزلة ونحوهم من أهل الكلام قالوا: تسلسل الحوادث ممتنع لأن كل حادث مسبوق بالعدم، فيكون الجنس مسبوقا بالعدم، فيلزم حدوث كل ما لا يخلو عن الحوادث، والأجسام لا تخلو من الحوادث فتكون حادثة.

ونفس الأصل الذي اشترك فيه الفريقان باطل، وهو أنه يلزم من إمكان تسلسل الحوادث قدم الأفلاك أو قدم العالم أو قدم شيء من العالم. والفلاسفة الدهرية أعظم إقرارا ببطلانه من المعتزلة، فإن تسلسل الحوادث ودوامها لا يقتضي قدم أعيان شيء منها ولا قدم السماوات والأفلاك ولا شيء من العالم، والفلاسفة يسلّمون أن تسلسل الحوادث لا يقتضي قدم شيء من أعيانها، وأن تسلسلها ممكن بل واجب)[٢٠٥].

ثم أخذ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يناقش هؤلاء المتكلمين مناقشة عقلية هادئة في مشاركتهم للفلاسفة في ذلك الأصل، مذكّرا لهم بأنّ ما لديهم من الإيمان بالله الخالق – الذي وافقوا به كافّة المسلمين -كان ينبغي أن يمنعهم من مشاركة الفلاسفة في هذا الأصل الكفري المبتدع.

وبيّن لهم أنّ إثباتهم أنّ الله هو الخالق البارئ لكل شيء وأنّ ما سواه مخلوق مفطور، كاف في إثبات مقصودهم دون الحاجة إلى مشاركة الفلاسفة فيما ذهبوا إليه لإثبات أن ما سوى الله مخلوق.

---

[٢٠٣] أبو القاسم القشيري: هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، الخراساني، النيسابوري، الشافعي، الصوفي، المفسر. (المتوفى: ٤٦٥هـ)، كان إمام الحرمين أبو المعالي - الذي ذكر أن القشيري هجره- من شيوخه الذين واظب على دروسه حتى حصّل طريقته في المذهب والخلاف. من مصنّفاته: التفسير الكبير، والرسالة في رجال الطريقة، ولطائف الإشارات، وأحكام السماع، وعيون الأجوبة في فنون الأسولة، وغيرها. للاستزادة ينظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، (٣/ ٣١٩). وفيات الأعيان، لابن خلكان، (٢٠٥/٣). سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٨/ ٢٢٧).

[٢٠٤] الدرء، (٣٠٥/١).

[٢٠٥] المصدر السابق (١٤٧/٩).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (وهكذا يقول للمعتزلة منازعوهم يقولون: أنتم موافقون لسائر المسلمين وأهل الملل على أن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وأنه خالق كل شيء، وأنه القديم وكل ما سواه محدث مسبوق بالعدم، ومقصودكم بالأدلة بيان ذلك، فأي حاجة لكم إلى أن تسلموا للدهرية ما يستظهرون به عليكم؟

وإذا جاز أن يكون الله خلقها وأحدثها بأفعال أحدثها قبل ذلك، وكل حادث مسبوق بحادث مع أن ما سوى الله مخلوق مصنوع مفطور حصل مقصودكم.

وإذا كان الله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء أو فاعلا لما يشاء لم يناقض هذا كون العالم مخلوقا له، فتكون السماوات والأرض مخلوقة في ستة أيام كما أخبرت بذلك الرسل، والله خالق كل شيء، وكل ما سواه محدث مسبوق بالعدم)[٢٠٦].

وأخيرا فإنّه رحمه الله تعالى قد ذكر ما يلزمهم من لوازم فاسدة باشتراكهم مع الفلاسفة في هذا الأصل وأهمها أنّهم قد وقعوا في نقيض مطلوبهم، فإنّ كان مطلوبهم هو إثبات حدث العالم ومنه إثبات الصانع –على حد قولهم- فإنّ هذا الأصل أدّاهم إلى تعطيل الصانع.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (ويقول لهم منازعوهم: أنتم أردتم إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع سبحانه بما جعلتموه شرطا في حدوثه بل وشرطا في العلم بالصانع، فكان ما ذكرتموه مناقضا لحدوث العالم، وللعلم بحدوثه، وللعلم بإثبات الصانع.

وذلك أنكم ظننتم أنه لا يتم حدوث السماوات إلا بامتناع حوادث لا أول لها، وأن إحداث الله تعالى لشيء من مخلوقاته لا يمكن إلا إذا بقي من الأزل إلى حين أحداث المحدثات لم يفعل شيئا من الأفعال ولا الأقوال، بل ولا كان يمكنه عندكم الفعل الدائم، ولا أن تكون كلماته دائمة لا نهاية لها في الأزل، ثم حين أحداثها هو على ما كان عليه قبل ذلك، فحدث من غير تجدد شيء أصلا.

فلزمكم القول بترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، وحدوث الحوادث بلا سبب، ولزمكم تعطيل الصانع سبحانه وجحده وسلبه القدرة التامة، حيث سلبتم قدرته على جنس الكلام والفعل في الأزل.

وقلتم: يجب أن يكون كلامه حادثا بعد أن لم يكن، بل أن يكون مخلوقا في غيره لا قائما بذاته، أو أنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته.

وقلتم: لا يمكنه أن يحدث شيئا إن لم يمتنع دوام الفعل منه، فلا يكون قادرا متكلما إلا بشرط أن لا يكون كان قادرا فاعلا متكلما، وقلتم: لا يجوز وجود الحوادث إلا بشرط ألا يحدث لها سبب حادث، ولا يترجح أحد طرفي الممكن على الآخر إلا بشرط ألا يكون هناك سبب يقتضي الرجحان، فجعلتم شرط حدوث العالم وسائر أفعال الله وكلامه ما يكون نقيضه هو الشرط، وبدلتم القضايا العقلية كما حرفتم الكتب الإلهية، ومن هنا طمعت الفلاسفة فيكم، وزادوا في الكتب الإلهية تحريفا وإلحادا)[٢٠٧].

المطلب الرابع: تعقبه في اعتماده على التخصيص للاستدلال به على أن مُحدِث العالم هو الله عز وجل.

وذلك أن أهل الكلام لمّا أثبتوا حدوث العالم، انتقلوا ليثبتوا أنّ له محدثا أحدثه، واختلفت طرائقهم في ذلك، فمنهم من استدلّ بنفس الحدوث وأثبت به المُحدِث، ومنهم من استدلّ بالتخصيص لإثبات أن العالم له مُحدِثا خصَّصَهُ بالوجود دون العدم، وطريقة التخصيص هي طريقة الإمام الجويني التي سلكها.

قال رحمه الله تعالى: (والدليل على أن العالم له صانع أنه قد صح حدوث العالم بالدلالة التي ذكرناها، والحادث جائز الوجود، إذا يجوز تقدير وجوده بدلا عن عدمه، ويجوز تقدير عدمه بدلا عن

---

[٢٠٦] المصدر السابق (١٤٩/٩).
[٢٠٧] المصدر السابق (١٤٩/٩).

وجوده، فلما اختص بالوجود الممكن بدلا عن العدم الجائز افتقر إلى مخصص وهو الصانع تعالى)[٢٠٨].

وقد نقل عنه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذا الاستدلال فقال: (الطريق الذي سلكه أبو الحسين[٢٠٩] وأبو المعالي وابن عقيل[٢١٠] وابن الزاغوني[٢١١] وغيرهم: قرروا افتقار المحدث إلى المحدث بأن ذلك تخصيص بأحد الجائزين، والتخصيص بأحد الجائزين لأنه لا بد له من مخصص، وهذا عندهم مختص بالمحدثات، ولا يتصور عندهم ممكن قديم حتى يستدلوا بافتقار الممكن المتساوي الطرفين إلى مرجح لأحدهما أو مرجح لوجوده)[٢١٢].

ثم بدأ رحمه الله بتضعيف مسلك التخصيص في الدلالة على إثبات وجود الله من وجوه:

١. منها: بيّن أن من اعتمد نفس الحدوث في إثبات وجود الله عزّ وجل فإنّ قوله أقوى ممن اعتمد التخصيص؛ وذلك أنّ مسلك التخصيص أطول وأضعف، فهو يثبت فيه المحدث ثم يثبت أن هذا المحدث ممكن، والممكن له حكم الجواز، والجائز يحتاج إلى مخصص يخصص أحد طرفيه وبعدها يصل إلى المخصص، وأنّه الله سبحانه وتعالى. وهذا مع كونه تطويل فإنّ فيه صعوبة، بينما القول بأن المحدث لابد له من محدث أحدثه أقصر وأبين في العقول.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (مسلك هؤلاء في بيان افتقار المحدث إلى المحدث لأنه ممكن، والممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح فمسلكه أطول وأضعف، بل هذا المسلك الذي سلكه باطل كما قد بسط الكلام عليه في موضع آخر؛ وذلك أن كون تخصيص أحد الوقتين المتماثلين بالحدوث دون الآخر يفتقر إلى مخصص أبين من كون الممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح، فإن المعلوم لكل أحد أن الممكن الذي لا يوجد بنفسه لا بد له من غيره فلا يترجح وجوده إلا بمرجح، أمّا كون عدمه لا يترجح على وجوده إلا بمرجح فهذا محل نزاع، وأكثر العقلاء على نقيض ذلك)[٢١٣].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (ومعلوم لكل ذي فطرة سليمة أن العلم بأن الحادث لا بد له من محدث أبين من العلم بأن التخصص لا بد له من مخصص، فإنه ليس التخصص إلا نوعا من الحوادث)[٢١٤]

---

[٢٠٨] لمع الأدلة، (٩١).

[٢٠٩] أبو الحسين: هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، شيخ المعتزلة، وهو أحد أئمتهم الأعلام المشار إليه في هذا الفن وصاحب التصانيف الكلامية. (المتوفى:٤٣٦هـ)، كان للبهاشمة عنه نفرة لأمرين: أحدهما أنه دنّس نفسه بشي ء من الفلسفة وكلام الأوائل، وثانيهما ما ردّ على المشايخ في نقض أدلّتهم في كتبه. ومن مصنفاته: المعتمد في أصول الفقه، و تصفح الادلة، وغرر الأدلة، ونقض الشافي في الإمامة، ونقض المقنّع في الغيبة.. وغيرها. لاستزادة ينظر: طبقات المعتزلة، لأحمد بن المرتضى، (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٣٨٠هـ)، (١١٨). سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٥٨٧/١٧). وفيّات الأعيان، لابن خلكان، (٢٧١/٤).

[٢١٠] ابن عقيل: هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري، شيخ الحنابلة الفقيه المتكلم، (المتوفى: ٥١٣هـ)، أخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزال أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان صاحبي أبو الحسين البصري، فانحرف عن السنة، صاحب التصانيف، ومنها: الفنون "، وهو أزيد من (٤٠٠)مجلد، وكفاية المفتي في الفقه. للاستزادة ينظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، (بيروت: دار المعرفة)، (٢٥٧/٢). وسير أعلام النبلاء، للذهبي، (٤٤٣/١٩)، وشذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، (٣٥/٤).

[٢١١] ابن الزاغوني: هو أبو الحسن علي بن عبيد الله ابن نصر بن عبيد الله بن سهل بن الزاغوني البغدادي، المجلد، إليه المنتهى في التجليد اصطفاه الخليفة لتجليد خزانة كتبه، (المتوفى:٥٥٢هـ). صاحب التصانيف، قال الذهبي: له تصانيف فيها أشياء من بحوث المعتزلة بدّعوه بها لكونه نصرها، وما هذا من خصائصه. للاستزادة ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي، (١٤٤/٣)، شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، (١٦٤/٤).

[٢١٢] الدرء، (٨١/٨).

[٢١٣] المصدر السابق (١١٦/٨).

[٢١٤] المصدر السابق (١٦٢/٩).

وقال في موضع آخر: (ثم كلام أبي الحسين وأمثاله أحذق من كلام هؤلاء من وجه وأنقص من وجه، فإنه من حيث جعل نفس وجود الحدوث بدلا عن العدم مع جواز أن لا يحدث دليلا على المقتضي لحدوثه كلامه أرجح من كلام من جعل الدليل هو التخصيص بوقت دون وقت، فإن نفس الحدوث فيه من التخصيص ما يستغنى به عن نسبة الحادث إلى الأوقات)[٢١٥].

٢. ومنها: أن التخصيص الذي أثبتوا به الصانع ما هو إلا نوع من الحدوث.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (ومعلوم لكل ذي فطرة سليمة أن العلم بأن الحادث لا بد له من محدث أبين من العلم بأن التخصص لا بد له من مخصص؛ فإنه ليس التخصص إلا نوعا من الحوادث، فإنهم لا يريدون بذلك أن كل تخصيص سواء كان محدثا أو قديما لا بد له من مخصص فاعل له على الاختيار، فإن القديم يمتنع عندهم أن يكون له فاعل، فلم يبق إلا التخصص الحادث، فيكون المعنى أن كل تخصيص حادث لا بد له من مخصص فاعل مختار،

والتخصص الحادث إما أن يكون مساويا للحادث في العموم والخصوص، أو يكون أخص منه، فإن كان مساويا له كان هذا بمنزلة أن يقال: المفعول الحادث والمتجدد الحادث وما أشبه ذلك، وإن كان أخص منه كان استدلالا على أن كل محدث لا بد له من محدث؛ لأن هذا النوع من الحادث لا بد له من محدث، ثم إن هذا النوع هو المطلوب إثباته بالدليل، فيكون استدلالا على هذا النوع بالجنس، ثم استدلالا على الجنس بذلك النوع، فيكون استدلالا بالشيء على نفسه)[٢١٦].

ثم بيّن شيخ الإسلام أنّ هناك من اعترض على جعله التخصيص نوعا من الحدوث، وذكر أنّ التخصيص جهة مغايرة للحدوث، فذكر شيخ الإسلام أن كلامه هذا وإن كان صحيح، ومع ذلك فإن جواب هذا المعترض على من أنكر التخصيص ولم يسلم به أضعف وأوهن من جوابه عمن أنكر الحدوث، فصار الحدوث أقوى عنده من التخصيص، قال رحمه الله تعالى: (لكن يقال من جهتهم: التخصص وإن كان مساويا للحدوث في العموم والخصوص فجهة كونه تخصيصا غير جهة كونه حدوثا، وهم استدلوا بما فيه من التخصيص وإن كان مشروطا بالحدوث على أنه لا بد له من مخصص.

فيقال: هذا صحيح لكن عليه سؤالان: أحدهما أن جهة كونه حدوثا أدل على المحدث من جهة دلالة كونه مخصصا على المخصص، فإنه لو قال لهم قائل: لا نسلم أن التخصص لا بد له من مخصص، لم يكن لهم جواب إلا ما هو دون جوابهم لمن قال: لا نسلم أن المحدث لا بد له من محدث.

وإذا كان قد قال: إن ما جاز تقدمه وتأخره فإذا وقع وجوده بدلا عن عدمه قضت العقول ببدائهها بافتقاره إلى مخصص خصصه بالوقوع، فلأن يقال: ما حدث بعد أن لم يكن فإن العقول تقضي ببدائهها بافتقاره إلى محدث أحدثه أولى وأحرى؛ فإن العلم بافتقار المحدث إلى محدث أبين من العلم بافتقار المخصص إلى المخصص، وافتقار ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر إلى مرجح)[٢١٧].

٣. ومنها: أن استدلالهم بالتخصيص على إثبات الصانع لا يستقيم، وينقضه مذهبهم في الإرادة.

وذلك أن شيخ الإسلام قد قارن بين مسلك من قال بالحدوث ومسلك من قال بالتخصيص، ووصل إلى نتيجة: أن كلا المسلكين يلزم فيه وجود مرجّح رجّح أحد الطرفين المتساويين على الآخر، فمن قال بالحدوث قال لا بد من مرجّح رجّح الوجود أو العدم، ومن قال بالتخصيص قال لا بد من مرجّح رجّح صفة أو قدرا أو وقتا على الآخر.

---

[٢١٥] المصدر السابق (١٦٨/٩).
[٢١٦] المصدر السابق (١٦٢/٩).
[٢١٧] المصدر السابق (١٦٣/٩).

لكن الجويني ومن وافقه ممن قال بالتخصيص قد نقضوا قولهم هذا بما ذهبوا إليه في صفة الإرادة لله عز وجل، فإنّها من الصفات الفعلية المتجددة، وهؤلاء ينفون عن الله تعالى اتصافه بهذه الصفات، والتي منها الإرادة، وبالتالي فإن نسبة إرادة الله تعالى عندهم لكل المحدثات واحدة متساوية غير متجددة، وعلى ذلك فإنهم مضطرون إلى إثبات أن المحدثات المتجددة حدثت بلا محدث ولا مخصص، فأوقعوا أنفسهم في التناقض عندما استدلوا على إثبات الصانع بالتخصيص بدلا عن الحدوث، وفي ذات الوقت نفوا الإرادة التي يحصل بها هذا التخصيص.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (...الأمرين المتساويين في الإمكان لا يترجح أحدهما إلا بمرجح وهذا حق في نفسه، لكنهم نقضوه حيث قالوا: إن هذه المحدثات والتخصيصات تقع بلا سبب يقتضي حدوثها ولا اختصاصها.

فإنهم وإن أثبتوا فاعلا لكن يقولون: إن نسبة قدرته وإرادته إلى جميع الممكنات سواء، وأنه حدثت الحوادث بلا سبب حادث أصلا، بل حال الفاعل قبل الفعل وحين الفعل سواء، ومعلوم أن هذا تصريح برجحان الممكن بلا مرجح تام)[٢١٨].

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها ما يلي:

- أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد حذّر من (دليل الحدوث شرعاً) وشنّع عليه لما استقرّ في نفسه من توارد النصوص الشرعية على الحث على اتباع الشرع والذم والتنفير عن الابتداع في الدين.
- ذم شيخ الإسلام دليل الحدوث عقلاً، حيث إن هذا الدليل قد اشتمل على مقدمات ضرورية بدهية معلومة، لا حاجة لإثباتها والتدليل عليه، وأن هذا الدليل صار أشد غموضا وتعقيدا من المدلول عليه وهو وجود الله عز وجل، والأدلة إنّما تنصب للدلالة على المدلول بطريق أبين وأوضح وأظهر من نفس المدلول عليه، فإذا صار الدليل أعقد وأغمض من المدلول عليه، كان هذا قدحا في الدليل من جهة العقل، ومن أوجه ذمّ دليل الحدوث والقدح فيه عقلا اختلاف القائلين به في تقرير مقدماته اختلافا يوجب التنازع وتخطئة كل فريق منهم للآخر، وزعمه أن مسلكه هو الصواب الذي لا يتم المقصود إلا به، وومن أوجه ذمه عقلا التزام القائلين به بلوازم باطلة عقلا، فهم إمّا مضطّرون للتسليم بنقيض ما أرادوه من القول بقدم العالم، أو مضطّرون لالتزام لوازم معلومة الفساد عقلا وشرعا من مثل نفي صفات الله عز وجل، وادّعاء فناء الجنة والنار أو فناء حركات أهلهما، وادّعاء أن خلق الله إنّما هو مجرد إحداث أعراض في الجواهر وليس هو خلق أعيان جديدة. .. إلى آخر ما التزموه أو لزمهم بهذا الدليل.
- تعدُّ فكرة الجوهر الفرد - الجزء الذي لا يتجزأ- قاعدة تأسس عليها دليل الحدوث عند الإمام الجويني رحمه الله تعالى وغيره من الأشاعرة، ووقد تعقّب شيخ الإسلام على إمام الحرمين في ذلك بالآتي: تعقّبه بوقوع الاختلاف في ثبوت الجوهر الفرد، تعقّبه في جعل من أنكر الجوهر الفرد من أهل الإلحاد، تعقّبه في أصل إثبات الجوهر الفرد وأن انقسام الأجسام لا ينتهي إليه وإنما ينتهي بالاستحالة، تعقبه في تماثل الجواهر من كل وجه، تعقبه في أن إثبات الجوهر الفرد يلزم عنه أن الله لم يخلق شيئا بعدها، تعقّبه بأن إثبات الجوهر الفرد وتفسيره بمثل تفسير التوحيد يلزم منه الإشراك بالله تعالى في اسمه الواحد والأحد، تعقبه بإبطال قيام جميع الأعراض بالجوهر عند انفراده، ذكر شيخ الإسلام

[٢١٨] المصدر السابق (١٦٤/٩).

رحمه الله تعالى أنّ إثباتهم لحدوث الجوهر الفرد والانتقال منه إلى إثبات حدوث العالم كان بطريقة غامضة جدليّة غير برهانيّة ولا تفيد وجود الباري يقينا.

- تعقبه في اعتماده على الاجتماع والافتراق من الأكوان للاستدلال بهما على حدوث الأجسام، وبيانه أن من اعتمد الحركة من الأكوان فإنّ قوله أقوى منه، وهذا في المقدمة الثالثة - التي بنى عليها دليل الحدوث – وهي إثبات ملازمة الجواهر للأعراض –حيث إنّ أهل الكلام جعلوا الدليل على حدوث الجواهر والأجسام هو تلبسها بالأعراض، أو ببعض الأعراض وهي ما يسمونه بالأكوان الأربع وهي (الحركة والسكون والاجتماع والافتراق)، ثم اختلفوا فيما بينهم في ذلك، فمنهم من اعتمد الحركة واستدل بها على حدوث الجسم، وقَدَّمها على غيرها، ومنهم من اعتمد الاجتماع والافتراق وقدمها على غيرها، وهي طريقة الإمام الجويني رحمه الله تعالى حيث قال: (والدليل على استحالة تعري الجواهر عن الأعراض: أن الجواهر شاغلة للأحياز، والجواهر الشاغلة للأحياز غير مجتمعة ولا مفترقة بحال، بل باضطرار يعلم أنها لا تخلو عن كونها مجتمعة أو مفترقة
- قيّم شيخ الإسلام الطرق التي استدل بها المتكلمون على إثبات حدوث الأجسام بالآتي: طريقة الحركة والسكون، وهي أقوى الطرق، وهي الطريقة التي اعتمدتها المعتزلة ويعتمدها الرازي' طريقة الأعراض مطلقا بناء على أن العرض لا يبقى زمانين، وهي أضعف الطرق وهي طريقة الآمدي وغيره، طريقة الاجتماع والافتراق، وهي وسط بينهما، وهي طريقة أبي الحسن الأشعري وطريقة الكراميّة وغيرهم، وهي الطريقة التي اعتمدها الجويني.
- تعقبه في منعه لحوادث لا أول لها، قرر الجويني - في المقدمة الرابعة - وغيره من أهل الكلام امتناع حوادث لا أول لها، وتوصلوا بذلك إلى أن العالم كله مُحدَث، وبالتالي فلا بد له من مُحدِث، أحدثه وخصصه وهو الله، فصارت هذه المقدمة – امتناع حوادث لا أول لها – أساسية عندهم في الوصول إلى المطلوب وهو إثبات وجود الله، وقد تعقبه شيخ الإسلام على امتناع حوادث لا أول لها: بأمور:
- أولا: تعقبه على جعل دوام الحوادث بلا أول هو أمر معلوم البطلان بأوائل العقول، ومعارضة قوله هذا بقول أصحابه وأتباعه الذين جاؤوا من بعده وقالوا بإمكانية حوادث لا أول لها، وأقروا بدوام فاعلية الرب جل وعلا، ثانيا: تعقبه بعدم ذكر دليل على هذا الأصل، ثالثا: تعقبه على قوله: (إثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض)، رابعا: تعقبه على الجويني في قوله بامتناع حوادث لا أول لها، وبيان أنّ ذلك قد أوقعه في القول بأن الله سبحانه لا يعلم بالجزئيات وهو ما يعرف (بالاسترسال في علم الله)، خامسا: تعقبه على قوله : (امتناع حوادث لا أول لها) بأنّ قوله هذا يلزمه بالاشتراك مع أصل الفلاسفة في القول بأن تسلسل الحوادث يستلزم قدم العالم.

تعقبه في اعتماده على التخصيص للاستدلال به على أن مُحدِث العالم هو الله عز وجل، وذلك أن أهل الكلام لمّا أثبتوا حدوث العالم، انتقلوا ليثبتوا أنّ له محدثا أحدثه، واختلفت طرائقهم في ذلك، فمنهم من استدلّ بنفس الحدوث وأثبت به المُحدِث، ومنهم من استدلّ بالتخصيص لإثبات أن العالم له مُحدِثا خصَّصَهُ بالوجود دون العدم، وطريقة التخصيص هي طريقة الإمام الجويني التي سلكها.

Investigations of Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyyah on the Imam of Al-Haramain Al-Juwayny in Believing in Allah

Maatouqa bint Mohammad bin Hassan Basil

Faculty of Arts and Humanities, King Abdul-Aziz University,
Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

The current study aimed to present the investigations of Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyyah to the Imam of the Two Holy Mosques Al-Juwayny concerning faith in God. The study made use of the inductive method to extrapolate the books of Sheikh Al-Islam to collect his investigations. The analytical method was used to analyze such investigations, classifying and commenting on them. The study focused on the investigations of Ibn Taymiyyah, may Allah the Almighty have mercy on him, to the Imam of the Two Holy Mosques (Al-Juwayny), concerning the matters of faith in Allah the Almighty, without exposure to other aspects related to jurisprudence. The study consisted of two units and several modules. The first unit portrayed the use of the evidence of occurrence to prove the existence of Allah Almighty. Three modules, namely the first module addressed evidence of occurrence to prove the existence of Allah the Almighty, the second module addressed the defamation of the evidence of occurrence legally and the third module addressed the defamation of the evidence of occurrence reasonably. The second unit investigated the use of the evidence of occurrence to prove the existence of Allah the Almighty. The study ended with a conclusion citing the most important results.

Keywords

investigation, Ibn Taymiyyah, Al-Juwayny, Faith